DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

جدار الضم و توسع استيطان الاحتلال في الضفة الغربية (دراسة استشرافية لآفاق مستقبل حل الدولتين)

د. ياسر نمر أبو حامد
محاضر العلوم الأمنية في جامعة الاستقلال، فلسطين
البريد الالكتروني: yaser15hamed@gmail.com

أ. بيسان ياسر أبو حامد
كلية القانون في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين
البريد الالكتروني: besan13abuhamed@gmail.com

الملخص

تناولت الدراسة جدار الضم وتوسع استيطان الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية لإستشراف آفاق حل الدولتين، وقسمت إلى أربعة مباحث، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني، واتباع النمط الاستشرافي لآفاق حل الدولتين للنزاع بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وتُبرز الدراسة مخالفة سياسات وإجراءات الاحتلال لأحكام القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة، وتركّز على الأثر المباشر لهذه الممارسات من حيث تكريس الهيمنة على الفلسطينيين، وتقويض فرص حل الدولتين من خلال فرض وقائع على الأرض تُفرغ مفهوم سيادة السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض من مضمونه، وتُختتم الدراسة بجملة من التوصيات السياسية والقانونية، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية التي تهدف إلى مواجهة الاستيطان وجدار الضم، وتعزيز صمود الفلسطينيين، وإحياء المسار الحقوقي والدبلوماسي من أجل ضمان حق تقرير المصير وحل الدولتين للنزاع الفلسطيني - الاسرائيلي.

الكلمات المفتاحية: الاستيطان، جدار الضم، الضفة الغربية، دراسة استشرافية، حل الدولتين.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

The Annexation Wall and the Expansion of Israeli Settlements in the West Bank (A Foresight Study of the Future Prospects of the Two-State Solution)

Dr. Yasser Nimr Abu Hamed
Lecturer in Security Sciences at Al-Istiqlal University, Palestine
Email: yaser15hamed@gmail.com

Bissan Yasser Abu Hamed
Faculty of Law at An-Najah National University, Palestine

ABSTRACT

The study addresses the annexation wall and the expansion of Israeli settlements in the West Bank to explore the prospects for a two-state solution. It is divided into four chapters. The study employs a descriptive-analytical approach, a legal approach, and a prospective approach to the prospects for a two-state solution to the conflict between Palestinians and Israelis. The study highlights the violations of the occupation's policies and procedures of international humanitarian law and United Nations resolutions. It focuses on the direct impact of these practices in terms of consolidating dominance over Palestinians and undermining the chances of a two-state solution by imposing facts on the ground that empty the concept of the Palestinian National Authority's sovereignty over the land of its meaning. The study concludes with a set of political and legal recommendations at the local, regional, and international levels aimed at confronting settlements and the annexation wall, strengthening Palestinian resilience, and revitalizing the legal and diplomatic process to guarantee the right to self-determination and a two-state solution to the Palestinian-Israeli conflict.

Keywords: Settlement, annexation wall, West Bank, prospective study, two-state solution.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

المقدمة

يعتبر برنامج استيطان الاحتلال في الضفة الغربية منذ عام 1967 أحد أبرز العقبات التي تواجه إقامة دولة فلسطينية، والمشهد الجغرافي والديمغرافي لانتشار الاستيطان تجاوز كونه سياسة وإجراءات مؤقته يتبعها الاحتلال، بل يهدف إلى فرض وقائع ميدانية واستراتيجية متبعة من حكومات الاحتلال المتعاقبة ظهرت تجلياتها بوضوح في حكومة اليمين المتطرف الراهنة بهدف السيطرة على الأرض وتغيير معالمها الجغرافية والديموغرافية، وتطبيقاً لتلك الاستراتيجية جاء بناء جدار الضم و التوسع ليُعمّق من واقع محاصرة مراكز تجمعات الفلسطينيين في المدن الكبرى لمنع التواصل بينها، ومحاصرة الأرياف من خلال بناء مستوطنات جديدة وتوسعة القائم منها واقامة بؤر استيطانية من قبل المتطرفين بحماية جيش الاحتلال، ما يقود إلى عزل الفلسطينيين عن أراضيهم وأرزاقهم، ويقوض أي إمكانية حقيقية لتأسيس دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً وقادر على الحياة. وعلى الرغم من الإدانات الدولية المتكررة لهذه السياسات والإجراءات، إلا أن غياب آليات فاعلة للمساءلة والمحاسبة مكّن الاحتلال من الاستمرار في فرض نظام استعمار استيطاني يُجهض آفاق حل الدولتين، ويكرّس واقعا من التمييز والفصل العنصري. وتهدف الدراسة إلى تحليل أثر استيطان الاحتلال وجدار الضم كمعيقات بنيوية أمام حل الدولتين من خلال قراءة قانونية وسياسية معمقة، وتم تقسيم الدراسة إلى اربعة مباحث، يتناول المبحث الاول، مشكلة الدراسة واسئلتها وأهدافها وأهميتها ومنهجيتها وحدودها الزمانية والمكانية والإطار المفاهيمي ومراجعة أدبيات سابقة، وموقع الدراسة من الدراسات السابقة، أما البحث الثاني فيناقش العلاقة بين جدار الضم والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، في حين أن المبحث الثالث يتناول تأثير الجدار والاستيطان على تطبيق حل الدولتين، وأخيرا المبحث الرابع يعرض ردود الفعل الدولية تجاه جدار الضم واستيطان الاحتلال في الضفة الغربية، وأخيراً توصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج، وخلصت إلى توصيات يمكن أن تسهم في تعزيز الموقف الفلسطيني في مواجهة هذه سياسات وإجراءات الاحتلال.

المبحث الأول
مشكلة الدراسة واسئلتها وأهدافها وأهميتها ومنهجيتها وحدودها الزمانية والمكانية والإطار المفاهيمي ومراجعة أدبيات سابقة، وموقع الدراسة من الدراسات السابقة

1. تمهيد: يتضمن المبحث الأول عرضاً لمشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها ومنهجيتها والدراسات السابقة والتعقيب عليها.

1,1. مشكلة الدراسة، بالرغم من أن النظام الدولي منذ نهاية عقد الاربعينيات من القرن الماضي تبنى حل الدولتين للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي عبر اصدار قرار 181 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أن النزاع ما زال مستمراً، فمنذ قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي عام 1948 والفلسطينيين يناضلون بشتى الوسائل التي تقرها الأعراف والمواثيق الدولية في مقاومة الاحتلال من أجل قيام دولتهم، وبالتزامن يسعى الاحتلال إلى تقويض فرص الحل عبر تغول الاستيطان وبناء جدار الضم بهدف عزل التجمعات السكانية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، ما أثار تساؤلات حول ما إذا كانت هذه السياسات والإجراءات تقوض فرص تطبيق حل الدولتين، وهنا يمكن للباحث تبويب مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى يسهم توسع استيطان الاحتلال وجدار الضم في الضفة الغربية في تقويض حل الدولتين؟، وينبثق عن التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية على النحو الاتي:

1. ما هي طبيعة العلاقة بين جدار الضم وتوسع استيطان الاحتلال في الضفة الغربية؟
2. ما مدى تأثير جدار الضم وتوسع الاستيطان على حل الدولتين؟
3. ما هي الردود الدولية والإقليمية على بناء جدار الضم واستيطان الاحتلال في الضفة الغربية؟

1,2. أهداف الدراسة، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل العلاقة بين جدار الضم وتوسع استيطان الاحتلال في الضفة الغربية.
2. التعرف إلى تأثير جدار الضم واستيطان الاحتلال على إمكانية تطبيق حل الدولتين.
3. التعرف إلى ردود الفعل الإقليمية والدولية تجاه جدار الضم وتوسع استيطان الاحتلال في الضفة الغربية بإعتبارهما عقبة أمام حل الدولتين.
4. التوصل إلى توصيات قد يستفيد منها الفلسطينيين.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

5. إرفاد المكتبة العربية بدراسة تتناول اشكالية في صميم الصراع العربي الإسرائيلي.

1,3. أهمية الدراسة، تنبع أهميتها من الآتي:

1. أكاديمياً : تسهم في فهم الأبعاد القانونية والسياسية لتحولات البرنامج الاستيطاني في الضفة الغربية وتأثيره على حل النزاع.
2. عملياً: تبيّن العقبات الميدانية التي تواجه تطبيق حل الدولتين، ما يفيد صناع القرار والدبلوماسيين.

1,4. منهجية الدراسة، تعتمد المنهجية الآتية:

1. المنهج الوصفي التحليلي.
2. المنهج القانوني لتحليل مدى انطباق القانون الدولي على سياسات وإجراءات الاحتلال في الضفة الغربية.
3. اتباع النمط الاستشرافي المستقبلي في الدراسة هو نوع من الأنماط العلمية في الدراسات التي تهدف إلى تحليل الاتجاهات الحالية والتنبؤ بمستقبل الظواهر المختلفة سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية.

1,5. الإطار المفاهمي للدراسة ،

يتضمن الإطار المفاهمي الآتي:

1.حل الدولتين، فلسطين شكلت مطمعاً ليهود العالم، وذلك حسب الادعاء التاريخي والديني المضلل، مع العلم أن أول من جذبته فكرة استعمار فلسطين نابليون بونابرت، و هو قائد الحملة الفرنسية العسكرية على المشرق عام1799 (دراز، 2017:13)، وبعد إخفاقه في تحقيق مشاريعه الاستعمارية في الشرق حاولت كل الدول الاستعمارية الكبرى تحقيق نفس الاهداف التي كان نابليون يسعى إلى تحقيقها، وكانت بريطانيا في الطليعة منها، في الوقت بدأت الحركة الصهيونية بالظهور خلال ثمانينات القرن التاسع عشر 1897.

وبالرغم من الموقف العثماني الرافض للمشروع اليهودي في فلسطين، إلا أن النشاط الاستيطاني في فلسطين لم يتوقف؛ حيث تابعت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبلغ عدد المستوطنين اليهود8000 في عام 1907 الذين استقروا في فلسطين، ومن المهم القول هنا أن الحركة الصهيونية بقيادة ثريدور هرتزل استطاعت إبرام اتفاق غير معلن مع الدول الكبرى في حينه على إنشاء الوطن اليهودي في فلسطين (حلاق،1978، ص 198). وتزامن ذلك مع جهود بريطانية مكثفة لتأمين سيطرتها على المنطقة العربية من الإمبراطورية العثمانية، في الوقت الذي التقت به الإرادة الصهيونية مع الإرادة الاستعمارية لتحقيق أطماعها الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي، فوجدت الحركة الصهيونية من هذا التنافس الاستعماري في المنطقة فرصة لتحقيق أهدافها سيما أن الدول الإستعمارية جعلت من الصهيونية جسراً لدعم نفوذها في المنطقة العربية (السحمراني،2000، ص192).

ووفقاً لاتفاقية سايسكس بيكو 1916 احتفظت بريطانيا بفلسطين لنفسها بهدف توفير الحماية للمستوطنين وفتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتم عقد محادثات بين البريطانيين بهدف التوصل إلى ما وعد به البريطانيين سابقاً في إقامة الوطن القومي لليهود على أرض فلسطين وعُرف باسم وعد بلفور في عام 1917 (يحيى، 1965، ص219)، وفي 52 نيسان 1920 عقد مؤتمر سان ريمو في ايطاليا بهدف البت في مستقبل فلسطين وسوريا والعراق ولبنان، وتمخض عنه وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني والعمل على تنفيذ ما تضمنه وعد بلفور حول إقامة دولة لليهود في فلسطين (الحلاق، 1998، ص27)، وخلص مؤتمر الحلفاء في سان ريمو 1920إلى وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، كما تعزز ذلك بعقد اتفاقية سيفر والتي اجهزت على علاقة الدولة العثمانية بالمحيط العربي الذي كان في الأمس القريب جزءاً منها، ولم تدخر جهداً سلطة الانتداب البريطاني في إفقار الفلسطينيين وفرض مزيد من الضرائب على الفلاحين بهدف اجبارهم على ترك أراضيهم وتمكين اليهود منها، فكانت الفترة الممتدة من 1920 لغاية 1948 عبارة عن مرحلة من مقاومة عسكرية وسياسية لسياسات وإجراءات سلطة الانتداب والمجموعات اليهودية، وصولاً إلى إصدار قرار التقسيم 181 من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي قسم فلسطين إلى ثلاثة مناطق دولة يهودية، دولة عربية، ومنطقة دولية، والذي أرسى المعنى القانون لحل الدولتين الذي صدر بتاريخ 1947/11/27 (خضر،2003، ص233)، وبعد الانسحاب البريطاني من فلسطين في1948/5/14 سارعت اليهود إلى اعلان قيام دولة الاحتلال في 1948/5/25، وعليه يمكن تعريف **حل الدولتين إجرائياً**، بأنه قيام دولة لليهود، ودولة للفلسطينيين في حدود فلسطين التاريخية وفقاً للقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

2.الاستيطان الإسرائيلي، برنامج استيطان اليهود في فلسطين، بدأ في الواقع بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الاول في بازل بسويسرا عام 1897، الذي حدد برنامجاً استعمارياً استيطانياً في فلسطين، وخصوصاً بعد نشر تيودور هرتزل 1860- 1904 كتاب مهم موسوماً بعنون الدولة اليهودية الذي حيث حدد فيه أهداف اليهود وطبيعة رؤيته إقامة دولة يهودية في المستقبل، وضع الخطة الاولى لقيام دولة يهودية وحدد فكرة تعزيز استيطان اليهودي في فلسطين، ومن أجل تحقيق ذلك حدد ركيزتين أساسيتين وهما: (ابراهيم،2011، ص 1)

الاولى: الاتصال المباشر مع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني للاتفاق معه على استيطان اليهود في فلسطين.

الثانية:الاتصال غير المباشر مع السلطان عبد الحميد عن طريق الدولة الألمانية التي أبدت استعداد لتقديم الدعم لاستيطان اليهودي في فلسطين، مقابل دعم اليهود لمصالح ألمانيا وسياستها في الوطن العربي (خله،1974، ص 17)، وبعد صدور قرار التقسيم عام 1948 تولت الولايات المتحدة الأمريكية توفير الدعيم السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يمكن الاحتلال الاسرائيلي مزيد من التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، وتدرج الاحتلال في تنفيذ سياساته الاستيطانية في الضفة الغربية بعدة مراحل؛ وذلك على النحو الآتي:

المرحلة الاولى: 1968-1978 ، في تلك المرحلة تم بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة مدروسة تستند إلى النوع وليس الكم بمعنى انتقاء استراتيجي لموقع المستوطنات التي من شأنها أن تعزز الأمن والدفاع الاستراتيجي من منظور الاحتلال (وزارة العمل، 2014، ص9)

المرحلة الثانية: 1979-1988 ، في تلك المرحلة صعد اليمين في دولة الاحتلال بزعامة حزب الليكود من سياساته وإجراءاته الداعمة للاستيطان، مع تزايد نفوذ القوى اليمينية المتطرفة الداعمة للاستيطان في الاراضي المحتلة عام 1967 ، بالاضافة إلى توصل إلى ابرام اتفاقية سلام مع مصر عرفت باتفاقية كام ديفيد، فشهدت تلك المرحلة تسارع في بناء المستوطنات في الضفة الغربية، وتجسد ذلك في طرح خطة شارون تضمنت بناء تكتل استيطاني في الضفة الغربية يقسمها إلى نصفين من الشمال إلى الجنوب، وخطة منتياهو دروبلس التي تهدف إلى توطين 12000يهودي في 50 مستوطنة.

المرحلة الثالثة: 1989-1993، في تلك المرحلة تصاعدت وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية من حيث الكم والنوع، وقد يكون السبب في ذلك كثرة الحديث عن امكانية التقدم في مسار التسوية السياسية، ما دفع المؤيدين للاستيطان في الضفة الغربية لتكثيف جهودهم في تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية لإفشال إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية تطبيقاً لحل الدولتين.

المرحلة الرابعة، 1994-2009، في تلك المرحلة انطلقت مسيرة التسوية السليمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال، فبالرغم من التوصل إلى تفاهمات أوسلو عام 1993الذي قاد إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، إلا أن مسار التسوية تعثر بسبب تعنت الاحتلال واصراره على مواصلة الاستيطان في الضفة الغربية. (العمري، 2019، ص ص 74 -75).

المرحلة الخامسة: 2010- 2024، في تلك المرحلة تراجع مسار التسوية السلمية مع صعود اليمين القومي والديني للحكم في دولة الاحتلال، فتوقفت المفاوضات السياسية نهائيا، وتعزز الاستيطان، واصبح اليمين المتطرف هو المسؤول عن إدارة شأن الاستيطان في الضفة الغربية، وتم مد المستوطنين في السلاح من قبل وزارة الدفاع والداخلية في دولة الاحتلال، واصبح المستوطنين ينفذون هجمات متتالية على التجمعات السكانية للفلسطينيين برعاية الجيش الإسرائيلي، فضلاً عن اغلاق الطرق ومنع الفلسطينيين من الحركة عليها، واقامة البؤر الاستيطانية العشوائية في كل الضفة الغربية من جنوبها إلى شمالها.

https://news.un.org/ar/story/2021/12/109037، وبناء عليه وتوافقاً مع الإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، تُعرف الدراسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية **إجرئياً بأنه**: قيام دولة الاحتلال في إقامة مدن وبلدات للمستوطنين اليهود الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة منذ عام 1967 عبر مصادرة أراضي من الفلسطينيين أو السيطرة لدواعي أمنية أو عسكرية يقرر الحاكم العسكري الذي يطلق عليه منسق أعمال حكومة الاحتلال في الضفة الغربية، ويُعدّ الاستيطان الوجه الحقيقي للبرنامج السياسي والاستراتيجي الذي يهدف إلى فرض هيمنة وسيطرة مستمرة على الضفة الغربية بهدف تقويض قيام دولة فلسطينية.

3.جدار الضم والتوسع، تعود فكرة بناء الجدران الواقية إلى الفكر الصهيوني؛ حيث تناولها ثيودور هرتسل في مؤلفه دولة اليهود الذي مَثلَ نقطة الانطلاق في إرساء فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين باعتبار أن هذه الدولة ستكون بمثابة الجسر الواصل إلى أوروبا وسداً أمام آسيا وحامياً لمصالح الدول الاستعمارية في منطقة المشرق العربي، وبعد قرن من الزمان جسد أرئيل شارون رئيس حكومة الاحتلال تلك الرؤية في البدء الفعلي ببناء جدار

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

الضم، كما أن الواقع المعاش لليهود في أوروبا في الجيتوهات ما هي إلا تطبيقاً عملياً لفكرة جدار الضم باعتبار ذلك جزء من الصورة النمطية المشكلة في العقلية اليهودية التي توارثتها الاجيال، كون هاجس العزلة والبعد عن الآخر أكثر ما يميز اليهودي على مر التاريخ، علماً أن إقامة الجدارن العازلة تتجدد عبر الحقب الزمنية، ففي العام 1937 وبسبب اشتداد المقاومة الفلسطينية المسلحة للانتداب البريطاني اقترح تشارلز بتهارك الخبير البريطاني في مواجهة المقاومة الهندية للبريطانيين في الهند وضع خطة لإقامة جدار يفصل فلسطين عن الحدود اللبنانية السورية لمنع تهريب السلاح للمقاومة الفلسطينية على طول 80 من حدود فلسطين الشمالية ، وفي العام 1967 اقترح اتسحق رابين اقامة جدار أمني عازل، بدأ فعلياً في إقامته حول قطاع غزة من الحدود الشمالية والشرقية المحاذية لحدود الاحتلال كحد فاصل بين قطاع غزة ومستوطنات الاحتلال الذي باتت تعرف لاحقاً بغلاف قطاع غزة، وفي البدء كان عبارة عن سياج بسيط من اسلاك شائكة موصولة بالكهرباء مع وجود عدة بوابات تؤدي إلى قطاع غزة لاستخدامها في مجالات عدة (الهندي، 2004، ص ص 7-10)، ففكرة بناء جدار الضم والتوسع هي في الواقع لها ارتداد تاريخي في العقلية اليهودية وليست جديدة، وانما كان يتم البحث عن الفرصة لانطلاق عملية البدء في بناء الجدار، فكانت الذريعة من منظور الاحتلال عندما قامت انتفاضة الاقصى عام 2000، فحينها كان يرأس حكومة الاحتلال أرئيل شارون وهو من الداعين لفكرة اقامة الجدار، فتم البدء في اقرار الخطوات التي ستمهد لبناء جدار الضم، ففي 14نيسان 2002 أقرت حكومة الاحتلال البدء في إنشاء جدار الضم بين الضفة الغربية الاحتلال، ولتنفيذ ذلك تم انشاء هيئة إدارة منطقة التماس يرأسها مدير عام وزارة الدفاع، ووضعت خطتها في حزيران من عام 2002 التي ستمتد من شمالي الضفة الغربية إلى وسطتها، كما تضمنت الخطة بناء جدار شمالي القدس وجنوبها، وفي نفس الشهر اتخذت حكومة الاحتلال قرار الموافقة على الخطة، وفي آب 2002 اقر مجلس وزراء الاحتلال المسار النهائي للمرحلة الأولى، (العارضة،2007، ص9)، وبذلك تم الانتهاء من إقرار المرحلة الاولى من إقرار بناء جدار الضم، وهكذا تم استكمال المرحلة الثانية والثالثة من بناء والتي سوف نتاول آثارها على الفلسطينيين في المباحث اللاحقة، وبناء عليه وتوافقاً مع الإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، تُعرف الدراسة جدار الضم **اجرائياً بأنه:** هو اصطلاح ذا دلالة سياسية واجتماعية واقتصادي يطلق على الجدار بدأ الاحتلال الإسرائيلي أنشائه عام 2002كحد فاصل بين الضفة الغربية المحتلة والكيان المحتل، زاعماً أنه يسهم في الحد من العمليات الفدائية التي تنفذها المقاومة الفلسطينية، غير أن المسار الذي سلكه الجدار توغل في الاراضي المحتلة عام 1967 ضاماً أراضي وتجمعات سكانية فلسطينية، ما جعل الفلسطينيين يعتبرونه أداة من أدوات التوسع الاستيطاني ووسيلة لقضم وضم أراضي بشكل غير قانوني يخالف المواثيق والأعراف والقرارات الدولية ذات الصلة ونهى قرار مجلس الأمن 242 و338.

4. **الضفة الغربية،** هي المنطقة التي احتلت عام 1967 ، تقع غرب نهر الأردن، ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني فإن مساحة الضفة الغربية تبلغ حوالي 5660 كم2، بما فيها القدس الشرقية .

5. **قطاع غزة،** هو منطقة تأخذ شكل الشريط الساحلي على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحته نحو 365كم2، ما يجعله من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم.

-table%201A-use-https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Land html.2019

1,6. دراسات سابقة

1. تناولت دراسة أبو هلال(2024)، الاستيطان ومشروعية ملاحقة إسرائيل عنه أمام المحكمة الجنائية الدولية ، وركزت الدراسة على خطورة سياسات وإجراءات الاحتلال الاستيطانية وتداعياتها القانونية والسياسية في الضفة الغربية باعتبارها جريمة تمارس ضد الفلسطينيين، ما يستوجب ملاحقة مجرمي الاحتلال الذين يدعمون الاستيطان في الأراضي المحتلة، كما تناولت الدراسة الولاية القضائية التي ينبغي أن تختص بها السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، وأكدت على ضرورة استمرار المطالبة الفلسطينية من المؤسسات الدولية في الضغط على الاحتلال للكف عن اجراءاته وسياساتها أحادية الجانب في الأراضي المحتلة لا سيما منها استمرار الاستيطان.

2.في حين أن دراسة الزير(2024)، تناولت أثر الاستيطان الاسرائيلي على مستقبل الدولة الفلسطينية والأمن الإقليمي، وأكدت على أن الاحتلال والاستيطان في الاراضي المحتلة يعتبران جريمة تخالف القانون الدولي الإنساني، فعملياً البرنامج الاستيطاني بدأ في الضفة الغربية بعد حرب عام 1967 واستيلاء الاحتلال الإسرائيلي

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

على مزيد من الأراضي العربية بما فيها الضفة الغربية، اتباع سياسات واجرءات تهدف للتضيق على الفلسطينيين بهدف خلق وقائع جديدة بفعل القوة على الارض، مستهدفة بذلك القدس والأغوار في التهويد وبناء مزيد من المستوطنات، على الرغم من محكمة العدل الدولية أصدرت رأيها الاستشاري في ذلك، إلا أن القانون الدولي ما زال هشاً في إطار تعامله مع تطورات القضية الفلسطينية.

3.كما تناولت دراسة محلعين، ودريدي.(2023)، الاستيطان الاسرائيلي بين الشرعية الدولية والشرعنة الإسرائيلية، وأكدت على أن الاستيطان والسيطرة على الأراضي محرك أساسي للنزاع بين الطرفين، واعتمد الاحتلال جملة من الإجراءات والسياسات التي جعلته يسيطر على الاراضي بفعل القوة العسكرية، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسات وإجراءات الاحتلال في إطار تنفيذ سياسته الاستيطانية لبيان مختلف الاتجاهات التي اعتمدتها في طريق تحقيق ذلك، فضلاً عن دراسة القوانين التي تشجع على الاستيطان، بغية كشف مدى مخالفتها لاحكام القانون الدولي والمعاهدات والاعلانات الدولية ذات الصلة.

4. أما دراسة ربيع (2022)، تناولت سياسات الاستيطان الإسرائيلي بعد حرب1967، وذكرت الدراسة أن الاستيطان مر بأربع حقب زمنية، وعلى الرغم من أن أساس التفاوض مع الفلسطينيين قائم على أساس حل الدولتين، إلا أن الاستيطان توسع وتم البدء في إقامة جدار الضم ومن خلاله سيطر الاحتلال على 9.5 من مساحة الضفة الغربية وضمها داخل الجدار، فضلاً عن ضم 80% من المستوطنات داخل الجدار، بالاضافة إلى النشاط الاستيطاني الذي عُرف بإقامة البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية.

5. كما أن دراسة شتية (2022)، تناولت جريمة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وآليات مواجهته: دراسة تحليلية في ضوء القانون الدولي الإنساني والجنائي، وهدفت إلى تعريف الاستيطان وبحث آلياته باعتباره انتهاك خطير لحقوق الفلسطينيين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وخلصت إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن الاحتلال اعتمد العنف والإرهاب لإرغام الفلسطينيين على ترك أراضيهم عبر الترهب كوسيلة للترحيل عن الأرض لإقامة المستوطنات، كما أن الاستيطان جريمة يخالف القانون الدولي الانساني، والاحتلال يتحمل المسؤولية عن المخالفات الخطرة للاتفاقيات والمعاهدات والإعلانات الدولية.

6.وتناولت دراسة حكيم (2019)، أبرز القضايا الخلافية في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي والمتمثل في الخلاف حول الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، لا سيما وأن إسرائيل تضرب بعرض الحائط القرارات الصادرة عن الجميعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وآخرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 لسنة 2016 الذي أدان الاستيطان في الضفة الغربية باعتباره يخالف اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، ويمثل جريمة حرب مستمرة وفق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مما يترتب عليه مسؤولية جنائية عن جريمة الاستيطان، ما يستدعي وقف الأعمال غير المشروعة واصلاح الضرر الناجم عن ذلك، وتقديم أفرادها للمحاكمة وذلك لقيامهم بإنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة.

7.كما أن دراسة أبو جعفر (2016)، تناولت المستوطنات الإسرائيلية ومدى انتهاكها لقواعد القانون الدولي الإنساني وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وعرضت نص المادة49 ومخالفة الاحتلال لها من خلال القيام بترحيل سكانها المدنيين أي المستوطنين إلى الأراضي الخاضعة لسلطة الاحتلال، ومصادرة أراضي الفلسطينيين الخاصة لدواعي أمنية وعسكرية، علماً أن قرارات الشرعية الدولية تطالب الاحتلال أن يلتزم باتفاقية جنيف للعام 1949، واوصت الدراسة بأن يعمل المجتمع الدولي على استصدار قرار يلزم الاحتلال بوقف النشاطات الاستيطانية وباستمرارها سوف تلحق آثارا كارثية بالفلسطينيين وتحول بينه وبين حقه في تقرير المصير.

8.أما دراسة الجدبة (2011) تناولت الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 2009 –1967 : دراسة في الجغرافيا السياسية، واعتبرت أن الاستيطان اليهودي يمثل خطراً يقوض أمال الفلسطينيين وتحديداً في مدينة القدس لمكانتها المقدسة عند الامة الاسلامية، واستعرضت تطور الاستيطان في القدس، والبعد الاستراتيجي للمستوطنات، وأهداف الاستيطان والسيطرة على الأراض والتضييق على الفلسطينيين، والآثار الجيبولولتيكية للاستيطان في شرقي القدس، وخلصت إلى نتائج إلى مجموعة من النتائج و التوصيات المقتضبة.

9. كما هدفت دراسة خمايسي، (1999) إلى عرض استراتيجيات الاستيطان الإسرائيلي اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وأثر الاستيطان في التخطيط القطري في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وعرضت مفهوم الاستيطان الإسرائيلي والفكرة الجيوسياسية من خلفه وخريطة الاستيطان حاليا، وتطرقت إلى تصورات الساسة الإسرائيليين لعلاقة هذا الاستيطان بدولة الاحتلال، واثره في كل من التخطيط والتنمية

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

الفلسطينية، واعتمدت على الأدبيات الإسرائيلية والفلسطينية التي كتبت بهذا الشأن، وكذلك على معلومات تم نشرها عبر الصحافة والإذاعة والتلفزيون حول الاستيطان ومستقبله في فلسطين، بما في ذلك معلومات مصدرها دوائر النقاش والبحث في دولة الاحتلال.

10. كما تناولت دراسة العارضة (2007)، جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي، وأظهرت الدراسة أن تشييد جدار الضم تم في جزء كبير منه في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو عمل مخالف للقانون الدولي وكافة المواثيق والأعراف الدولية، وتناولت دور محكمة العدل الدولية في لاهاي حول جدار الضم المقام على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحدثت عن الأهمية السياسة والقانونية للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية التي اعتبرت نصراً للفلسطينيين إذ ما استغلت بالشكل الصحيح والسليم، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

1,7. تعقيب على الدراسات السابقة,

الدراسات آنفة الذكر تناولت قضيتي الاستيطان وجدار الضم بشكل منفرد، وكأنه يوجد هناك تمايز بين استيطان الاحتلال في الضفة الغربية وبناء جدار الضم، فجدار الضم هو أداة جديد لتوسع الاستيطان وضم مزيد من الاراضي لدولة الاحتلال، وجاءت هذه الدراسة لتتناول تداعيات الاستيطان وجدار الضم على حل الدولتين بالتفصيل وبالأرقام من حيث مساحات مصادرة الاراضي، ومسار جدار الضم في الاراضي المحتلة والتصاعد في اعداد المستوطنين الذين يقطنون المستوطنات من عام إلى أخر، وتصاعد اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين بحماية جيش الاحتلال، والتزايد المتسارع في عدد حواجز جيش الاحتلال في الضفة الغربية التي تعيق الحياة الطبيعة للمواطنين الفلسطينيين وتقسم الضفة الغربية إلى معازل ليسهل السيطرة عليها في فترة زمنية قصيرة، وجاء الانتشار الجغرافي وفقاً للبرنامج الاستيطاني ليحقق هذا الهدف من منظور استراتيجي وفق رؤية الاحتلال للأمن، كما أن الدراسة عرضت تطور مواقف الدول الإقليمية من قضية الاستيطان وجدار الضم، وكذلك المواقف القوى العالمية من تلك القضية، فضلاً عن الامم المتحدة، لجعل الدراسة تقدم رؤية منبثقة عن تطور تلك المواقف لا سيما وأن الاحتلال يأخذ بعين الاعتبار ردات الفعل الدولية إزاء سياساته وإجراءاته في الأراضي المحتلة، وفي التقدير أن دوائر صنع القرار تجري تقدير موقف إزاء سياساتها واجراءاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة ومن ثم يتم اتخاذ القرارات ذات الشأن في الاستيطان وجدار الضم وحتى حيال الأحداث المتسارعة في قطاع غزة التي تخالف القانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق والاعلانات الدولية ذات الصلة في ابعاد الأمن الانساني للفلسطينيين، وبالرغم من أن الفلسطينيين لم يتركوا فرصة للتعبير عن رغبتهم في التسوية السلمية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن عملية التسوية لم تحقق أهدافها في ايجاد تسوية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي وفقاً لحل الدولتين، الاحتلال مصمم في سياساته واجراءاته على الارض في الضفة الغربية إلى تدمير فكرة حل الدولتين وخلق وقائع جديدة على الارض تقوض تطلع الفلسطينيين حيال حق تقرير المصير، كما أن الواقع الراهن في الضفة الغربية يوحي بضعف شديد لنجاح فكرة حل الدولتين؛ حيث أن الانتشار الجغرافي والديمغرافي للاستيطان ومسار جدار الضم يحتم على الفلسطينيين البحث في المسارات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي التي من شأنها تسهم في تحقيق حل الدولتين، والبحث ايضاً في البدائل لفكرة حل الدولتين التي يعتقد الكثير منهم بأنه يوجه تحديات وعقبات أوجدها الاحتلال واستيطانه في الضفة الغربية.

المبحث الثاني
العلاقة بين جدار الضم وتوسع استيطان الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية

2. تمهيد: يتناول المبحث الثاني العلاقة بين جدار ضم وتوسع استيطان الاحتلال في الضفة الغربية، لا سيما وأن جدار الضم يُعد من الأدوات الرئيسية لبرنامج الاستيطان في الضفة الغربية، ويهدف إلى مصادرة الأراضي وتقطيع أوصال الضفة، ما يعزز الاستيطان كسبب ونتيجة في آن واحد، وترك أثرعلى جغرافيا وديمغرافيا الضفة الغربية، ويتضح ذلك من الآتي:

2,1.جدار الضم استرايجية توسيع استيطان الاحتلال في الضفة الغربية، كانت حجة الاحتلال الإسرائيلي في طرح فكرة بناء جدار الضم تتمثل في الحد من العمليات الفدائية التي ينفذها الفلسطينيين ضد اليهود في داخل فلسطين المحتلة، وبالرغم من أن الاحتلال لم يعلن في بداية بنائه الجدار عن مداه، إلا أن تطور مساره وتوغله في أراضي الفلسطينيين المحتلة كشف عن نوايا الاحتلال التوسعية في الاستيطان وقضم وضم مزيد من

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

الاراضي لدولة الاحتلال، ففي عام 2002 بلغ طوله 80كم، ثم ازداد إلى 123كم ممتداً إلى شمالي الضفة الغربية، بالاضافة إلى 19.5 كم حول مدينة القدس، علماً أن مساره متوغلاً في أراضي الفلسطينيين التي تم مصادرتها بأوامر عسكرية (السدة، ص ص137-138)، ومنذ بناء جدار الضم حتى نهاية شهر حزيران 2008 بلغت مساحة الأراضي التي تم مصادرتها من الفلسطينيين حوالي 49,291دونماً لأغراض بناء الجدار وملحقاته معظمها في شمال الضفة، وتم مصادرة 22,141دونماً من أراضي تقع في غرب شمال الضفة الغربية، وفي وسط الضفة الغربية تم مصادرة 13,875دونماً، وفي جنوبها تم مصادرة 13,275دونماً (تقرير الجهاز المركزي للاحصاء،2008،ص8)، وفي تحدى للشرعية الدولية وقراراتها، وللفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 2004/4/9 بشأن عدم شرعية الاستيطان وجدار الضم، واصل الاحتلال في عام 2017 بنائه في جدار الضم في محافظة بيت لحم لمسافة 2.5 كم، ولم يتبقى من استكمال بنائه سوى 260م، ومع استكمال بنائه فإنه سيعزل 3000 دونم من الاراضي الزراعية التي تقع في بلدتي بيت جالا والولجة (ملخص تنفيذي لتقرير هيئة مقاومة الجدار،2017،ص49)، ولغاية عام 2022 وصل طول الجدار 714كم، والجزء المكتمل منه 489كم، والجزء المخطط للبناء 225كم، ومساحة الاراضي التي سيعزلها 560كم2، والاراضي المعزولة حالياً 295كم2 (تقرير هيئة مقاومة الجدار،2022،ص7)، ومن باب المقارنة فإن طوال جدار الضم المقام على أراضي الفلسطينيين المصادرة يزيد عن الحدود الفاصلة بين دولة الاحتلال والاراضي المحتلة عام 1967 التي يبلغ طولها 350 كم، ما يؤشر على أن جدار الضم يخترق الضفة الغربية مسافة 22 كم، ويحاصر زهاء 975كم2 أي نسبته 16.6% من مساحة أراضي الضفة الغربية محاصرة بين جدار الضم وارضي فلسطين المحتلة عام 1948، ويوفر الحماية الأمنية لزهاء 350 ألف مستوطن في الضفة الغربية، ويعزل 177 الف فلسطيني عن التواصل مع المجتمع الفلسطيني، ومن جانب آخر أقرت حكومة الاحتلال في عام 2022 بناء 67 كم إضافي من جدار الضم مجهز بكافة الوسائل التكنولوجية وبارتفاع 9أ متار من قرية سالم غرب مدينة جنين الى غرب بلدة شويكة في مدينة طولكرم ، وجزء آخر من الجدار جنوب الضفة الغربية بطول 22كم من قرية ليسافر إلى جنوب قرية خشم الدرج في محافظة الخليل، ويبرر الاحتلال بناء هذا المقطع لدواعي أمنية لكن بنائه يعتبر جزء من عزل مناطق وأراضي مسافر يطأ خلف الجدار بهدف تهجير ساكنيها من الفلسطينيين (تقرير هيئة مقاومة الجدار،2022،ص56). كما أعلنت حكومة الاحتلال بدءاً من يولو 2020 بعدما أعلن الرئيس الأمريكي عن ما سمي في حينه بصفقة القرن التي تشير إلى توسيع سيادة الاحتلال لتشمل غور الاردن والمستوطنات غير القانونية التي أقيمت على أراضي الضفة الغربية المحتلة عام 1967 (تقرير منظمة العفو الدولية، 2020-2021، ص103)، كما أن الاحتلال روج لإقامة مستوطنات غير قانونية جنوب غرب مدينة بيت لحم وفي شرقي القدس وجنوب مدينة رام الله في الضفة الغربية المحتلة (تقرير منظمة العفو الدولية،2021-2022،ص62)، ورسخ الاحتلال هيمنته العسكرية في قطاع غزة الضفة الغربية من خلال السيطرة على المزيد من الأراضي وإقامة المعسكرات للجيش توسيع المستوطنات وإقامة أخرى جديدة مع مزيد من اطلاق العنان للمستوطنين بالسيطرة على الأراضي وإقامة مزيد من البؤر الاستيطانية **(تقرير منظمة العفو الدولية، 2025**، ص74**)**

2,2. جدار الضم أداة لمصادرة الأراضي وتقطيع أوصال الضفة الغربية، الجدار أدى إلى مصادرة مئات آلاف من الدونمات من الأراضي الزراعية الفلسطينية، ما أوجد تجمعات سكانية معزولة الأمر الذي سهل على الاحتلال التحكم في حركة وتنقل الفلسطينيين وعمق فصل التجمعات عن بعضها البعض، لصالح استمرارية التواصل بين المستوطنات، وفي محافظة الخليل أصدر الاحتلال أمراً بمصادرة 835 دونم، وفي محافظة رام الله والبيرة 820 دونم، وفي محافظة بيت لحم 790 دونم (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2014-2015،ص103)، وشهدت محافظة رام والبيرة اكبر حالات مصادرة الاراضي، فتم تسجيل مصادرة 5965 دونم، يلها محافظة طوباس 2444، ثم محافظة سلفيت 2081، ثم محافظة الخليل 1518 دونم (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2018-2019،ص183)، وتتناسب حالات مصادرة الاراضي من قبل الاحتلال مع الانتشار السكاني للمستوطنين في الضفة الغربية، فضلاً عن حالة اشغال الفلسطينيين لتلك الاراضي سيما محافظة طوباس التي تعتبر امتداد للغور الفلسطيني الذي يمتاز بخصوبة أراضيه الزراعية، وشهد عام 2020-2021 مصادر 41095 دونم من أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية لدواعي أمنية أو انشاء مستوطنات جديدة أو توسعة القائم منها أو ربط المستوطنات عبر شبكة طرق التفافية يسير عليها المستوطنين فقط (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2020-2021،ص184).

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

وواصل الاحتلال تعزيز هيمنته وسيطرته في الضفة الغربية وتسهيل تنقل المستوطنين من خلال ما يعرف بشق الطرق الالتفافية للابتعاد عن التجمعات السكانية الفلسطينية التي وصل طولها ما يزيد عن 770 كم حتى عام 2015، وفي المقابل استمر الاحتلال في إعاقة حركة وتنقل الفلسطينيين من خلال حواجز جيشه المنتشرة في أرجاء الضفة الغربية التي بلغ عددها 415 في بداية عام 2015 ليصل عددها في نهاية نفس العام 607 حاجز (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2014-2015،ص311). ومع نهاية عام 2016 بلغ عدد حواجز جيش الاحتلال 572 حاجزاً، بالاضافة إلى 100 حاجز تقطع أوصال مدينة الخليل و107 حاجز طيار بمعني غير ثابت وتتنقل من منطقه لأخرى وفق ما يراه جيش الاحتلال (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2016-2017،ص197)، أما في العام 2018 بلغ عدد حواجز جيش الاحتلال التي تقطع أوصال الضفة الغربية 777 حاجزاً ، وفي محافظة الخليل وحدها يتمركز 320 حاجزاً، يليها محافظة رام الله 114 حاجزاً، ثم محافظة نابلس 76 حاجزاً (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2018-2019،ص181)، وذكرت منظمة العفو الدولية في تقريرها عام 2020-2021 أن عدد حواجز جيش الاحتلال في الضفة الغربية بلغت 175نقطة تفتيش عسكرية من الحواجز التي تمنع الفلسطينيين من الحصول على الخدمات الضرورية، في حين كان بمقدور المستوطنين استخدام الطرقات بحرية التي يمنع الفلسطينيين من استخدامها، وبقي جدار الضم في الضفة الغربية يؤثر على معيشة المزارعين في 150تجمعاً سكانياً فلسطينياً، كما أنه حاصر ما يزيد على 11,000فلسطيني داخل جدار الضم، وسهل أمور أخرى للمستوطنات والمستوطنين (تقرير منظمة العفو الدولية، 2020-2021،ص63)، وبتاريخ 2023/10/6 بلغ عدد الحواجز الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية 567 حاجزاً منها 77 حاجزاً ثابتاً، و490 حاجزاً تشمل سواتر ترابية ومكعبات اسمنتية وبوابات حديدية، وتم اضافة 140 حاجز وعائق جديد بعد 2023/10/7 بهدف عزل المدن والبلدات الفلسطينية بعضها عن بعض، وتقييد حركة الفلسطينيين ومنعهم من استخدام الطرق الالتفافية (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2022-2023،ص197)، وفي عام 2023 أيضاً صادرت حكومة الاحتلال 26508 دونم من أراضي الضفة الغربية لدواعي عديدة منها محميات طبيعية، أوامر استملاك، وأمرار وضع اليد، وأملاك دولة، وخلافه من الادعاءات التي يبررها الاحتلال للسيطرة على أراضي الفلسطينيين، وبلغ عدد الدونمات التي قام الاحتلال بتجريفها 7152، فضلاً عن الاعتداء على المزارعين الفلسطينيين وتحديداً في موسم قطاف ثمار الزيتون (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2022-2023،ص193)، وفي إطار تقطيع أوصال الضفة الغربية، يلاحظ من المخطط الذي اعتمدته حكومة الاحتلال لفصل محافظة القدس عن محافظة رام الله، وذلك من خلال توسعة مستوطنتي بسغات زئيف من خلال بناء 3107 وحدة سكنية، والنبي يعقول باتجاه الشرق من خلال بناء 738 وحدة سكنية، ما يمهد ذلك تواصل البناء مع مستوطنة جفنا بن يامين بهدف فصل المحافظتين عن بعضهما البعض (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2016-2017،ص193).

2,3. جدار الضم تأكيد لل‌استيطان كسبب ونتيجة في آن واحد ، لقد تبلورت فكرة الاستيطان في الضفة الغربية في عدة مراحل، فكانت المرحلة الأولى قائمة على تصور أيالون وزير خارجية الاحتلال في العام 1967 مستنداً إلى منظور وحدة المصالح الحيوية لليهود في غور الاردن مع جيب ممتد إلى القدس يفصل الضفة الغربية إلى شطرين، وفي العقود التالية اعتمدت حكومات المعراخ - التجمع اليساري - هذا المنظور وعملت على انجاز ما يمكن انجازه في طرح الخطط الاستيطانية بالضفة الغربية، ومن ثم تطور المنظور إلى المصادرة والاستيلاء على مزيد من الاراضي وتحديداً في شمال الضفة الغربية، وطرأ عليه تطور آخر مع وصول اليمين إلى سدة الحكم في دولة الاحتلال بزعامة أرئيل شارون الذي بدأ في تأسيس كتلتين استيطانيتين في محيط مدينتي نابلس والخليل، بهدف تطويق كبرى التجمعات السكانية للفلسطينيين، فضلاً عن منع تواصل تجمعاتهم الساكنة بعضها مع بعض، والسيطرة على طرق المواصلات بينها، وعليه فإن المحلل لإنتشار الاستيطان وتموضعه في الضفة الغربية يخلص إلى قراءة إتجاهاته؛ وذلك على النحو الآتي:

1. مستوطنات غور الاردن تتمتع بمنظور جيو-ستراتيجي، بمعنى تعميق المدى الجغرافي، والمدى الدفاعي من المنظور الاستراتيجي لدولة الاحتلال، سيما أن بعض المناطق المقامة عليها دولة الاحتلال تمثل شريط ساحلي ضيق يفتقد للمدى الدفاعي والاستراتيجي كما هو الحال عليه في مناطق شمالي الضفة الغربية المحاذية للخط الفاصل بين أراضي 1948، والأراضي المحتلة عام 1967 كمدن جنين وطولكرم وقلقيلية.
2. المستوطنات القريبة أو المحاذية للحدود الفاصلة بين الاراضي المحتلة عام 1967، وأراضي عام 1948، وتتكون من ثلاثة جيوب؛ ذلك على النحو الاتي:

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

a. مستوطنة شاكيد بالقرب من بلدة يعبد الفلسطينية، وجاء جدار الضم ليعزل مستوطنات هذا الجيب عن الضفة الغربية، وبموجب ذلك تم عزل بلدة برطعة الشرقية الفلسطينية داخل جدار الضم.

b. جيب مستوطنات شمرون وقدوميم، غرب مدينة نابلس وشرق مدينة قلقيلية ويفصلهما عن بعض، ويعزل مدينة قلقيلية عن محيطها الفلسطيني تماماً، سيما وأنها من جهاتها الأربعة محاطة بجدار الضم، ولها مدخلان الأول بالاتجاه الشرقي يضع الاحتلال بوابة عليه يغلقه متى يشاء، وبوابة تسمى بوابة النفق تحت الأرض تربطها مع الريف الجنوبي ويغلقه الاحتلال متى يشاء، وباغلاق البوابتين تصبح المدينة عبارة عن سجن كبير لا يستيطيع أحد أن يخرج أو يدخل إليها.

c. جيب مستوطنة أرئيل، يفصل سلفيت عن ريف نابلس الجنوبي، ويرتبط بشكل مباشر فيما يُعرف بدوار زعترة شرقاً الذي يسيطر عليه جيش الاحتلال تماماً، ويعتبر نقطة وصل بين شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية، وباغلاقه يصبح التواصل بين المدن الفلسطينية الكبرى منعدم، ومن منظور الاحتلال استرايجياً يعتبر هذا الدوار نقطة رئيسية للسيطرة على المدن الفلسطينية باعتباره يفصل المدن الفلسطينية الكبرى عن بعضها البعض، ويفصل شمال الضفة الغربية عن وسطها وجنوبها، فضلاً عن أنه يرتبط مباشرة غرباً مع دولة الاحتلال.

d. جيب مستوطنة مودعين عيليت، وهو محاذي لريف رام الله والبيرة الغربي ويبتلع كافة المنطقة المحاذية لحدود عام 1948، والاحتلال يتعامل معه الان باعتباره من أراضي عام 1948 عمرانياً وسكانياً وهو الجيب الأكثف سكناً وإن لم يعلن الاحتلال عن ضمه فعلياً إلى دولة الاحتلال.

e. جيب مستوطنة عتصيون، ينقسم هذا الجيب إلى شطرين، شرقي وغربي، الشطر الشرقي يتوسط الطريق بين الخليل ويبت لحم ومحدود السكان، أما الغربي المحاذي للقدس فهناك محاولات من الاحتلال لتواصله مع القدس، والاستيطان وتحليله في هذا الشطر يقرأ من باب محاولات الاحتلال لتنفيذ مخطط القدس الكبرى ومحاولة لعزل تجمعات الفلسطينيين وان كانت بلدات صغيرة عن هذا الشق من الجيب.

3. مستوطنات قلب الضفة الغربية، فتتجمع بشكل أساسي في الخليل ونابلس، وذلك لدواعي توارتية دينية، وتهدف تلك المستوطنات إلى التضييق على الفلسطينيين ومحاولة ايجاد وقائع جديدة على الارض، وقد أدت تلك المستوطنات مهمة الاعتداءات اليومية على الفلسطينيين، ومنعهم من الوصل إلى أراضيهم الزراعية واشعال النيران فيها في الكثير من الأحيان. (تقرير الجهاز المركز للاحصاء الفلسطيني، 2023،ص22)

بالرغم من تعدد الأسباب التي يطرحها الاحتلال في مواصلة الاستيطان في الضفة الغربية، إلا أن النتيجة واحدة تتجلى في ايجاد وقائع جديدة على الأرض تلقي بضلالها السلبية على الفلسطينيين، وشهد عام 2014-2015 ارتفاع حاد في أعداد المستوطنين الذين يقطنون مستوطنات مقامة في الضفة الغربية من 240 الف في عام 1990 إلى 750 ألف في عام 2015 يقطنون 196 مستوطنة و232 بؤرة استيطانية مقامة في الضفة الغربية (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2014-2015،ص297)، وتبعاً للزيادة الملحوظة لأعداد المستوطنين القاطنين في مستوطنات مقامة في الضفة الغربية فقد صرح يعقوب كاتس المعني بشئون الاستيطان في الضفة الغربية والرئيس السابق لحزب الاتحاد الوطني اليهودي عام 2021 أن عدد المستوطنين القاطنين في الضفة الغربية والقدس المحتلة بلغ نحو 800 الف مستوطن، بازدياد ما نسبته 17% عن السنوات 2016-2020، كما صرح المدير العام لمعهد الأبحاث التطبيقية المختص بشؤون الأرض والاستيطان في الضفة الغربية بتاريخ 2021/11/11 أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها القدس بلغ 913 الف مستوطن. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2020-2021،ص182)، وفي العام 2022-2023 ذكر معهد الدراسات التطبيقية بتاريخ 2024/5/14 أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها القدس هو أكثر من 954 ألف مستوطن، منهم 350 الف مستوطن بنسبة 37% يقطنون شرقي القدس المحتلة (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2022-2023،ص192)، ويعتمد الاحتلال آليات عديدة لتكثيف وتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية؛ وذلك على النحو الاتي:

a. جهود ذاتية من متطرفي المستوطنين وبدعم حكومي تهدف إلى فرض وقائع جديدة على الأرض عبر الاستيلاء على الأراضي وإقامة بؤر استيطانية لشرعنتها لاحقاً من قبل حكومة الاحتلال.

b. يتم ذلك بواسطة شركات تتبع حكومة الاحتلال تهدف إلى مصادرة الأراضي والحاقها في مخطط هيكلي للمستوطنات القائمة والمصادقة عليه من قبل الحكومة، ومن ثم نشر العطاءات للبدء في توفير الخدمات والبناء، ويستهدف السلوك الرسمي للبناء في الأراضي المصنفة كأراضي دولة التي تتجاوز مساحتها 25% من مساحة الضفة الغربية، ويتم تخصيص غالبيتها لبناء مستوطنات جديدة أو لتوسعة مستوطنات قائمة فعلاً (تقرير هيئة

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

مقاومة الجدار، 2015،ص ص 8-9). وواصل الاحتلال انتهاج إجراءات وسياسات الاستيلاء على أراضي في الضفة الغربية بما فيها الاعلان عن 1540دونم من أراضي بلدة البني موسى أنها أراضي دولة، ولاحقاً أعلن عن 2342 دونم من نفس البلدة بأنها أراضي دولة، بهدف تخصيصها للمستوطنين القاطنين في مستوطنات ما يعرف بالمجلس الإقليمي مجيلوت، علماً أن غالبية المساحات التي تضمنتها تلك الإعلانات هي أراضي سبق وإن استولى عليها المستوطنون، ويقومون بزراعتها منذ سنوات طويلة بحماية من جيش الاحتلال (تقرير هيئة مقاومة الجدار، 2016،ص42)، ويتضح أن أعـداد المستوطنات والبـؤر الاستيطانية في تزايد؛ حيث وصلت إلى 159 مستوطنة، و19 بؤرة استيطانية و93 قاعدة عسكرية، ومن المستوطنات 41 تجمع صناعي ومناطق تجارية، وتقدر المساحات المقامة عليها ما يزيد عن 65 الف دونم، أما المساحات الممنوحة للمجالس الإقليمية للمستوطنات فتزيد عن 520 ألف دونم ، في الوقت الذي يقوم فيه المستوطنين بزراعة ما يزيد عن 105 الف دونم، وقد شهد عام 2018 تطوراً متسارعاً في استيطان الضفة الغربية، فتم التخطيط والبدء الفعلي في بناء 9426 وحدة سكنية بدون القدس، أما في العام 2019 فتم التخطيط والبدء في انشاء 9413 وحدة سكنية، فإن مجموع الوحدات السكنية التي بدء الاحتلال في إنشائها بالضفة الغربية بلغ 18839، وهذا مؤشر على زيادة مطردة في السلوك الاستيطاني ويحمل دلالات سياسية تجاه الفلسطينيين (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2018-2019،ص172).

المبحث الثالث
تأثير الجدار وتوسع الاستيطان على تطبيق حل الدولتين

4. تمهيد: جدار الضم واستيطان الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية يُعد من أبرز العقبات التي تواجه إمكانية تطبيق حل الدولتين، وبالرغم من أن الفلسطينيين انخرطوا في عملية السلام منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991، وصولاً إلى اعلان المبادئ أوسلو عام 1993 والإعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال واقامة السلطة الوطنية وفقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام القائم على أساس قرارات مجلس الأم 242 لعام 1967، وقرار 338 اعام 1973 (اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه، 2014، ص1)، بناء على إعلان المبادئ الذي جاء في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة منه أن المفاوضات سوف تغطى القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الامنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك -https://www.nad.ps/ar/publication resources/agreements/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%، فبالنظر في هذه الفقرة ومقارنتها مع الوقائع على الأرض نجد أن اسرائيل لم تلتزم بما ورد فيها، بل عملت منذ التوصل إلى إعلان المبادئ عام 1993 على تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية، ولم تفي بالتزاماتها تجاه العملية السليمة، ما أوجد تداعيات سلبية على مسار التسوية السلمية، ويتجلى التأثير السلبي للاستيطان وجدار الضم على حل الدولتين من خلال عدة أبعاد:

3,1. تقويض الوحدة الجغرافية للدولة الفلسطينية، بالاشارة إلى البيانات أعلاه حول عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والانتشار الجغرافي للاستيطان الذي يقسم الضفة الغربية إلى أربعة مناطق وهي، القطاع الشرقي، والقطاع الجبـلي، وقطاع التلال الغربية، والقدس الكبرى، ولكل قطاع خواص متشابهة من حيث الطبوغرافيا، ومدى الابتعاد والقرب من تجمعات الفلسطينيين، والبنية التحتية والشوارع الرئيسية؛ وذلك على النحو الاتي:

1. القطاع الشرقي، ويضم منطقة البجر الميت ووادي الاردن، بالإضافة إلى المنحدرات الشرقية لسلسلة جبال شرقي الضفة الغربية التي تقسمها نصفين من الشمال إلى الجنوب.
2. القطاع الجبلي، ويضم المنطقة الواقعة على أعالي قمم جبال الضفة الغربية، وتعتبر جلجوليا بأنها خط توزيع المياه الجوفية إلى المنطقة الغربية باتجاه الساحل الفلسطيني.
3. قطاع التلال الغربية، ويضم المنحدرات الغربية لجبال الضفة الغربية، وتمتد غرباً حتى الساحل الفلسطيني.
4. قطاع القدس الكبرى، ويضم المنطقة المناطق المحيطة في القدس. (تقرير الجهاز المركز للاحصاء الفلسطيني،2023،ص19).

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

إن انتشار الاستيطان في الضفة الغربية على هذ النحو هو من القضايا الهامة من منظور الفلسطينيين في تعاطيهم مع الاحتلال، باعتبارهم يدركون ما لا يعلنه الاحتلال من خلف هذا الانتشار، وفي هذه الدراسة يمكن تحليل انتشار الاستيطان في الضفة الغربية الذي يعود إلى مجموعة من الاهداف السياسية والأيديولوجية والديموغرافية والأمنية، إضافة إلى العوامل الاقتصادية والدينية؛ وذلك على النحو الآتي:

a. أهداف أيديولوجية دينية، تؤمن بها الصهيونية القومية الدينية، وترى أن الضفة الغربية جزء من أرض الميعاد التي وعد بها الرب.
b. أهداف سياسية، تتمثل في منع قيام دولة فلسطينية؛ حيث سعت الحكومات الإسرائيلية اليمينية إلى ايجاد واقع ديموغرافي وجغرافي يمنع إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وقابلة للحياة.
c. أهداف للتأثير على مفاوضات الوضع النهائي، ستخدم إسرائيل الاستيطان كورقة ضغط لتحسين شروطها في أي مفاوضات مستقبلية بشأن الحدود.
d. أهداف أمنية، تهدف حكومات الاحتلال المتعاقبة إلى التحكم في المرتفعات وبناء المستوطنات على قمم الجبال في مناطق مرتفعة لأسباب أمنية وعسكرية تتيح السيطرة على الفلسطينيين.
e. أهداف استراتيجية، تضم معظم المستوطنات في الضفة الغربية مواقع عسكرية مجهزة بكل أصناف الاسلحة كمنظومات اعتراض الصواريخ، وسلاح المدرعات والهندسة والمشاة ومهابط للطائرات المروحية.
f. أهداف ديموغرافية ومجتمعية داخل دولة الاحتلال، نمو التيارات اليمينية والدينية و ارتفاع نفوذ الأحزاب القومية والدينية المتطرفة في المجتمع والسياسة الإسرائيلية ساهم في تعزيز الخطاب الاستيطاني وتوسيعه.

أما بالنسبة إلى جدار الضم فيهدف الاحتلال إلى عزل مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية ولغاية عام 2008 بلغت مساحة الاراضي الفلسطينية المعزولة خلف الجدار ما يزيد عن 733كم2 أي ما يعادي 12.5 ٪ من مساحة الضفة الغربية (صالح،2022،ص192) ، مما أدى إلى آثار سلبية عميقة ومتعددة الأبعاد على الفلسطينيين، سواء على المستوى الإنساني أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، بالرغم من أن جدار الضم يهدف إلى تجسيد فكرة بناء الدولة القومية لليهود فقط، إلا أنه أيضاً يهدف إلى تدمير مقومات حياة الفلسطينيين (بابيه،2007،ص ص 100-115)، فضلاً عن أن قادة الاحتلال الان مطلوبين إلى محكمة الجنايات الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ابادة جماعية، فيما يلي أبرز هذه الآثار:

1. آثار إنسانية، تقييد حرية الحركة والتنقل.
2. آثار اجتماعية، أدى الجدار إلى عزل القرى عن بعضها، وتفكيك الروابط العائلية والاجتماعية
3. آثار نفسية، خلق الجدار شعورا دائما بالقمع والعزلة.
4. آثار اقتصادية، مصادرة الأراضي الزراعية.
5. آثار سياسية والقانونية، أُستخدم الجدار كأداة لترسيم حدود فعلية جديدة تبتلع مساحات واسعة من الضفة الغربية لصالح الاحتلال.
6. آثار على حل الدولتين، أدى الجدار إلى تعقيد رسم حدود مستقبلية لدولة فلسطينية قابلة للحياة،
7. آثار من منظور القانون الدولي، أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي عام 2004 رأيا استشاريا يعتبر أن بناء الجدار على الأراضي المحتلة غير قانوني ويجب تفكيكه إلا أن إسرائيل لم تلتزم.
8. آثار على التعليم والصحة.
9. آثار على المرافق العامة، تم إغلاق أو إعاقة عمل بعض المدارس والعيادات القريبة من الجدار بفعل إجراءات الاحتلال.

3,2. عزل القدس عن محيطها الفلسطيني، بالرغم من أن قرار التقسيم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، وضع القدس تحت السيادة الدولية، إلا أن قوات الاحتلال الإسرائيلي احتلت الشطر الغربي منها عام 1948، وفي العام 1967 أكملت احتلال الشطر الشرقي منها الذي كان تحت السيطرة الأردنية وهو جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية التي احتلت في نفس الوقت، ومنذ ذلك الحين بدأ الاحتلال في حملة تهويد منظمة للقدس، أما جدار الضم، فيحط في القدس الشرقية بأكثر من 200كم، ويتأثر سلباً منه 230 الف من الفلسطينيين، وباكتمال بناءة فإنه سيعزل 617 موقعاً أثرياً واسلامياً عن محيطة العربي والاسلامي (صالح،2022،ص ص 246-248)، واصبح المستوطنين يقتحمون المسجد الاقصى بحماية شرطة الاحتلال في اي وقت يشاؤون في أيامنا هذه دون مراعاة لمشار المسلمين، وفي كثير من الاحيان تنفذ شرطة الاحتلال اقتحامات عنيفة ضد المصلين الفلسطينيين والمرابطين فيه.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

3,3. ضعف ثقة الفلسطينيين في العملية التفاوضية، يعتبر الفلسطينيون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار في ظل الحديث عن عملية سلام هو دليل على عدم جدية إسرائيل في الوصول إلى حل قائم على أساس حل الدولتين. هذه السياسات تُعزز الشعور باليأس وتُضعف القوى الفلسطينية الداعية للحل السياسي، لصالح خطاب الرفض والمقاومة.

-aqab-fy-llray-jdyd-analysis/asttla-https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy awslw-atfaqat

3,5. انعكاسات قانونية ودولية، أفتت محكمة العدل الدولية عام 2004بأن بناء جدار الضم في الأراضي المحتلة غير قانوني ويجب تفكيكه، ومع ذلك استمر الاحتلال في البناء، ما يعكس تحدياً للقانون الدولي، كما أن الاستيطان يعدّ أيضا مخالفا لاتفاقية جنيف الرابعة، وتجاهل هذه الانتهاكات يفقد المجتمع الدولي مصداقيته كضامن لحل الدولتين.

3,6.حل الدولتين، يقصد بحل الدولتين قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، بجانب دولة الاحتلال الاسرائيلي التي قامت عام 1948 بناء على قرار 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/27، وبالرغم من أن حل الدولتين نصت عليه مبادرات عربية ودولية عديدة أبرزها مبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق ، وقرارات الأمم المتحدة، إلا أن تطبيقه بقي يراوح مكانه نتيجة تعثر التسوية السلمية بسبب اقامة جدار الضم وتوسع الاستيطان في الضفة الغربية اللذين أثرى على فرص تطبيقه، يُعد جدار الضم الذي بدأت إسرائيل في تشييده عام 2002من أكثر القضايا المثيرة للجدل في النزاع بين الفلسطينيين والاحتلال، وله تأثيرات عميقة ومباشرة على إمكانية تطبيق حل الدولتين، فيما يلي أبرز أوجه تأثيره:

1. تغيير جغرافي وديموغرافي يقوّض مقومات الدولة الفلسطينية، وألقى بضلاله السلبية على فكرة حل الدولتين.
2. يعزل الجدار القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني، مما يُضعف المطالبة بها كعاصمة للدولة الفلسطينية.
3. يفكك التواصل الجغرافي بين المدن والقرى الفلسطينية، ما يجعل قيام دولة متصلة الأطراف أمراً شبه مستحيل.
4. ضم فعلي لأجزاء من الضفة الغربية.
5. يكرس الجدار واقعا سياسيا ينسجم مع السياسات الاستيطانية.
6. يستخدم كأداة لفرض حدود أحادية الجانب.
7. تأثير سلبي على الحياة اليومية للفلسطينيين.
8. أدى الجدار إلى مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية.
9. يقيد حركة الفلسطينيين ويزيد من معاناتهم الاقتصادية والاجتماعية.
10. ينتج واقعا أمنيا مشحونا ويفاقم العداء بدلاً من بناء الثقة اللازمة لأي تسوية سياسية.
11. تقويض المرجعيات الدولية لحل الدولتين.
12. الجدار يعد خرقا واضحا للقانون الدولي.
13. استمرار بنائه وتوسيعه يضعف مصداقية المرجعيات الدولية لحل النزاع.

المبحث الرابع
ردود الفعل الدولية تجاه جدار الضم واستيطان الاحتلال في الضفة الغربية

4. **تمهيد:** ردود الفعل الدولية تجاه جدار الضم واستيطان الاحتلال في الضفة الغربية تنوعت بين الإدانة، والدعوات للتوقف، وبين مواقف أكثر تواطؤا أو صمتا، وذلك حسب الدول والمنظمات والظروف السياسية السائدة؛ وفيما يلي أبرز المواقف:

4,1. جدار الضم، ردة الفعل الدولية إزاء جدار الضم الذي يقيمه الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية جاءت متفاوتة، لكنها تميل في المجمل إلى الرفض والإدانة، خاصة من جانب الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، وعدد من المنظمات الحقوقية الدولية، وتبرز الدراسة محطات الرفض والادانة؛ وذلك على النحو الآتي:

1. محكمة العدل الدولية، استندت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بشأن التبعات القانونية لبناء جدار الضم في الضفة الغربية المحتلة إلى الاختصاص القضائي، وميثاق الأمم المتحدة ومنه المادة 65 الفقرة 1،

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

والمادة 96 الفقرة 1، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2625 (25) حول عدم شرعية امتلاك الأرض بالقوة الذي يهدد حق تقرير المصير للشعوب، والقانون الدولي الإنساني وكل المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وأصدرت محكمة العدل الدولية فتوى استشارية بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكدت فيها أن جدار الضم والمستوطنات التي عملت إسرائيل على إقامتها في الضفة الغربية عام 1967 انتهاك صريح للقانون الدولي الإنساني، كما أن جدار الضم والأسس المرتبطة به ينشئ أمرا واقعا يقود إلى الضم الفعلي للأراضي لدولة الاحتلال، ويقوض حق تقرير للفلسطينيين، وبالتالي يمثل اخلالاً باحترام إسرائيل لهذا الحق (مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2004،ص2)

2.الأمم المتحدة:الجمعية العامة، صوتت العديد من الدول الأعضاء مرارا لصالح قرارات تدين جدار الضم وعدم شرعية إقامة مستوطنات في الضفة الغربية وتدعو إلى إزالتها، كما أن مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى المنطقة تيري رود لارسن أدان الاحتلال الإسرائيلي إزاء مواصلته العمل في بناء جدار الضم مصرحا من حق إسرائيل أن تبني جدار في الاراضي التي تتبع لها وليس على أراضي الغير، كما أكدت الأمم المتحدة في تقريرها الذي أعده جون دوغارد الخبير الجنوب إفريقي مقرر حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في إثر مهمة قام بها في نهاية أيار 2003 في الضفة الغربية للاطلاع عن كثب على مسار جدار الضم، وأفاد أن الشكل الرهن لجدار الضم يؤثر سلباً على أبعاد الأمن الانساني للفلسطينيين في التعليم والصحة والاقتصاد والغذاء...الخ، وسيؤدي إلى ضم مزيد من أراضي الفلسطينيين، بالإضافة إلى مستوطنات يهودية أقيمت في أراضي الضفة الغربية المحتلة.

https://www.mofa.pna.ps/eses/oficinademedios/violacionesisraelies/%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81 ، وخلص التقرير إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مصمم على خلق وضع ميداني يعادل ضمناً ضم مزيد من أراضي الفلسطينيين بحكم القوة وفرض الأمر الواقع، كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، دأبت على إعادة تأكيد حق الفلسطينيين وجميع الشعوب التي تخضع بالقوة للاحتلال والسيطرة الاستعمارية بأن حقوقها غير قابل للتصرف في الاستقلال الوطني والسلامة الاقليمية والسيادة دون تدخل أجنبي كما ورد في القرار A/RES/43/106 ، ومن جانب آخر أكدت الجمعية العامة في قرارها A/RES/79/44 حق الشعوب في تقرير المصير والإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعال، وحتى عام 1991 كانت الجمعية العامة تكرر صراحة تأكيد اقتناعها بأنه لن يتحقق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة بدون ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم الوطنية غير القابلة للتصرف وفقاً لقرار A/RES/46/82 (A–)الصادر عن الدورة 46 لعام 1991 للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفي 23 كانون الأول ديسمبر 1994 اتخذت الجمعية العامة للمرة الاولى قرار A/RES/49/149 وهو مكرسا حصريا لحق الفلسطينيين في تقرير المصير القرار ، ومع تزايد الأصوات المؤيدة من جهات من بينها الاتحاد الأوروبي أصبحت القرارات تؤكد من جديد تدريجيا أن حق الفلسطينيين في تقرير المصير يشمل حقهم في إقامة دولة ، وعليه تم اتخاذ القرار A/RES/55/87 الصادر بتاريخ 4ديسمبر 2000 بعنوان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصيرر وهو أحدث قرار في هذه السلسلة وأشدها لهجة، بتصويت مسجل بأغلبية 170 صوتا مقابل صوتين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية و امتناع 5 أعضاء عن التصويت . (اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقة،2014،ص ص 9-11). وهناك الكثير من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة الأمم المتحدة التي تدعم حق الفلسطينيين في تحقيق المصير واقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

3. الاتحاد الأوروبي: انتقد بناء جدار الضم داخل الأراضي المحتلة، لكنه لم يتخذ خطوات عملية ضاغطة، وشدد على أن أي جدار يجب أن يُبنى داخل حدود إسرائيل المعترف بها دوليا وفق حدود الرابع من حزيران 1967.

https://www.mofa.pna.ps/eses/oficinademedios/violacionesisraelies/%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81

4. الولايات المتحدة: بقي موقف الولايات المتحدة إزاء جدار الضم معارضاً على الصعيد الاعلامي، أما من الناحية العملية تقدم الدعم ما كشف حقيقة الموقف والنوايا الأمريكية تجاه الفلسطينيين، ففي البدء أبدت أمريكا في عام 2003 قلقا من فكرة بناء الجدار ، وصرح سكوت ماكليلان الناطق باسم البيت الأبيض أن مسار جدار الضم

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

يقع على أراضي محل نزاع، مصرحاً أن أمريكا ترغب في وقف البناء فيه، وعرضت أمريكا ثلاث تحفظات على مسار بناء جدار الضم؛ وذلك على النحو الآتي:

a. معارضة بناء جدار حول المستوطنات الواقعة غرب شمال الضفة الغربية ارئيل وكرني شومرون وقدوميم وربطها بامتداد إقليمي بدولة لاحتلال.
b. تحفظات أقل حدة، نحو ضم مستوطنة بيت آريه إلى داخل الجدار.
c. معارضة لمرور جدار الضم في غلاف القدس.

https://www.mofa.pna.ps/eses/oficinademedios/violacionesisraelies/%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81

4,2. الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية باعتباره معيق لحيل الدولتين: ردود الفعل الدولية على الاستيطان الإسرائيلي تنقسم إجمالًا بين الإدانة اللفظية واتخاذ بعض الإجراءات الرمزية، لكنها في المجمل لم تكن كافية لردع الاحتلال عن التوسع الاستيطاني، الأمر الذي جعله من أبرز المعيقات الجوهرية لحل الدولتين، وتقدم الدراسة عرضا تحليلياً لهذه الردود ودورها في تعقيد الحل:

1. موقف المجتمع الدولي: موقف المجتمع الدولي من الاستيطان الإسرائيليي يعد أحد المحاور الأساسية في تحليل مأزق حل الدولتين، إذ ينظر إلى الاستيطان بوصفه معيقاً جوهرياً لأي تسوية عادلة وشاملة للنزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، فيما يلي عرض تحليلي لهذا الموقف:

a. **الإطار العام لموقف المجتمع الدولي:** يُجمع المجتمع الدولي، من خلال قرارات الأمم المتحدة ومواقف الهيئات الدولية، على أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، غير قانوني، ومن أبرز هذه القرارات، قرار مجلس الأمن 242 الصادر عام 1967 والذي يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وقرار 2334 الصادر عن مجلس الامن الدولي اعام 2016 الذي يُدين النشاط الاستيطاني ويؤكد عدم شرعيته، ويعتبره عقبة كبرى أمام حل الدولتين.

b. **القانون الدولي** : يتبلور القانون الدولي من المواثيق والأعراف والاتفاقيات والمعاهدات والاعلانات الدولية، التي من شأنها تنظم العلاقات بين الدول وتعلي من شأن الحقوق المترتبة على ذلك، فمن هذا المنظور فإن إجراءات وسياسات دولة الاحتلال في الضفة الغربية مخالفة للقانون الدولي، فالعهد الدولي الخاص في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الجزء الأول منها في الفقرة الأولى يشير إلى حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وهى بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. أما الفقرة الثانية فتسير إلى لجميع الشعوب، سعيا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة.

-https://www.ohchr.org/ar/instrumentsmechanisms/instruments/international rights-cultural-and-social-economic-covenant فبالنظر إلى تلك الفقرتين ومدى انطباقهما على الفلسطينين نستنتج أن الاحتلال الاسرائيلي منذ 80 عام يحرم الفلسطينيين من حق تقرير المصير والعيش بسلام في أرض آبائهم وأجدادهم، فضلاً عن حرمانهم من التصرف في مواردهم وثرواتهم الطبيعية، والسيطرة عليها من قبل المستوطنين وحرمانهم من استغلالها.

أما اتفاقية جينيف الرابعة للعام 1949 فتحظر المادة الاولى منها الافعال التالية: الاعتداء علي الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، أخذ الرهائن، الاعتداء علي الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة، tmlhttps://hrlibrary.umn.edu/arab/b093.h، فالاحتلال الاسرائيلي لم يلتزم بما ورد في اتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949، ومنذ قيامة في عام 1948 وهو يمارس ما يتناقض مع ما ورد في الاتفاقية ازاء تعامله مع الفلسطينيين وتحديداً في قضيتي الاستيطان. أما الاتفاقية الدولية للقضاء على كل اشكال التميز العنصر، فتشير المادة الرابعة إلى شجب الدول الأطراف جميع الدعايات والتنظيمات القائمة علي الأفكار أو النظريات القائلة بتفوق أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل أثني واحد

-https://www.ohchr.org/ar/instrumentsmechanisms/instruments/international racial-forms-all-elimination-convention

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

إن الاحتلال الاسرائيلي يتناقض في سلوكه مع ما جاء في هذه الاتفاقية اعلاه؛ حيث أن جدار الضم والاستيطان في الضفة الغربية يعد انتهاكاً صريحاً للاتفاقية، باعتباره يؤسس لحالة من الفصل العنصري بين الفلسطينيين والاسرائيليين، فضلا عن إجراءاته وسياساته التعسفية التي تلحق الضرر بالسكان عبر الأوامر العسكرية التي يصدرها التي تعد قانوناً نافذاً في الاراضي المحتلة، وبموجبها يتم مصادرة آلاف الدونمات من الاراضي الزراعية لصالح المستوطنين كما أشارت إليه الدراسة، ومن جانب آخر اجراءاته في عزل الفلسطينيين في كنتونات تحد من حرية تنقلهم ووصولهم إلى أراضيهم الزراعية التي تعد المصدر الوحيد لرزقهم، بالإضافة إلى سياساته الداعمة للمستوطنين في السيطرة على الارض عبر إقامة البؤر الاستيطانية وتمويلها من قبل حكومة الاحتلال، وتنفيذ هجمات شبة يومية ضد الفلسطينيين في بلداتهم واراضيهم الزراعية، والأمر الذي ألحق الضرر على مستوى الأرواح والإصابات وحرق بيوت الفلسطينيين ومزارعهم، وغالباً ما تنفذ تلك الهجمات بحماية جيش الاحتلال.

2. مواقف الدول الإقليمية من الاستيطان كمعيق لحل الدولتين، موقف القوى الإقليمية من الاستيطان الإسرائيلي يعد متغيرا مهما في مسار حل الدولتين، وفيما يلي عرض تحليلي لأبرز مواقف القوى الإقليمية:

a. **مصر،** ترفض الاستيطان وتعده غير شرعي ومخالفا للقانون الدولي، وتؤكد في بياناتها وتصريحات مسؤوليها على ضرورة وقفه كشرط أساسي لاستئناف المفاوضات، وتسعى مصر للحفاظ على دورها التقليدي كوسيط في القضية الفلسطينية، وأكدت مصر أنها تدعم مبادرات السلام على أساس حل الدولتين في الخطاب الذي القاه الرئيس عبد الفتاح السيسي أمام المنتدى الاقتصادي العامي في 2015/1/22، وأكد أن مصر ستبقى ساعية لإنهاء النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي بناء على حل الدولتين، المتضمن إقامة دولة فلسطينية وفق حدود الرابع من حزيران عام 1967 والقدس الشرقية عاصتها باعتبار ذلك الطريق الوحيد الذي سيجلب الأمن والاستقرار للمنطقة بما في ذلك وقف الاستيطان (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2014-2015،ص155)، ولاحقاً عبر الرئيس عبد الفتاح السيسي في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف القومية بأن فرص السلام تتزايد مع الإسرائيليين، مشدداً على أن القضية الفلسطينية هي مفتاح الحل والاستقرار والأمن في المنطقة، وأن استمرار النزاع يثير أزمات في المنطقة برمتها، وكان الرئيس المصري طرح على الرئيس الأمريكي رؤيته للحل في لقاء جمعهما بالبيت الأبيض في ابريل 2017 وأوضح وزير الخارجية سامح شكري بالقول أن رؤية الرئيس تلخصت في اقامة الدولتين وازالة اسباب التوتر والنزاع القائم.(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 311-312 : 2016-2017)، وتمسكت مصر بخيار حل الدولتين ودعا الرئيس عبد السيسي الاسرائيليين لاغتنام فرصة تحقيق السلام وايجاد حل للقضية الفلسطينية (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2018-2019،ص287)، وواصلت مصر جهودها على المستوى الدولي والاقليمي وعقد اجتماعاً في القاهرة في كانون الثاني 2021 على مستوى القمة ضم الاردن وفرنسا وألمانيا وفي البيان الختامي تم الدعوة إلى بدء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وحل النزاع على أساس حل الدولتين، كما عقد اجتماع ثلاثي بين الرئيس عبد الفتاح السيسي والعاهل الاردني والرئيس الفلسطيني وتم التأكيد على حل الدولتين، (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2020-2021،ص298)، وحرصت مصر على دورها المساند للفلسطينيين، وتوسطت مرة تلو الاخرى في موجات تصعيد الاحتلال ضد الفلسطينيين، وفي موجة التصعيد الاخيرة بعد 2023/10/7 أدانت الحرب على قطاع غزة ورفضت رفضاً قاطعاً تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، وتحفظت على خطط الاحتلال في السيطرة على محمور صلاح الدين الفاصل بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية (ملخص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2022-2023،ص42)، وفي الاتجاه المقابل حافظت على علاقاتها مع دولة الاحتلال، ويبقي الموقف المصري على حاله طوال عام 2024، ولم يتوقع أن يطرأ تطوراً في الموقف من الحرب على غزة في العام 2025.

b. **الأردن،** يعتبر الأردن الاستيطان تهديداً مباشراً ليس فقط لحل الدولتين، بل أيضاً لأمنه الوطني، خصوصاً ما يتعلق بوضع القدس، وكان ملف القدس حاضراً في خطاب الملك عبد الله الثاني أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها 69؛ حيث أكد وقوفه ضد أي انتهاك للمسجد الاقصى بصفة الملكة تعد وصياً على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2014-2015،ص161) ،ويقود الأردن تحركات مكثفة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن لوقف الاستيطان، ويستخدم موقعه كراع للأماكن المقدسة في القدس لدعم هذا الموقف، وتعتمد المملكة على الدعم الأمريكي، ما يجعله في موقف دقيق بين الضغط على إسرائيل وبين الحفاظ على التحالفات الاستراتيجية. وبقيت العلاقات بين الاردن واسرائيل فاترة بسبب سياسات واجراءات الاحتلال بحق المسجد الاقصى ما يضع اتفاقية السلام مع الاردن في موضع الرفض الشعبي المستمر

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

بسبب الانتهاكات حيال المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس باعتبار الاردن صاحب الوصاية عليمها وفق اتفاقية وادي عربه، فضلاً عن العلاقات الوثيقة التي تربط الشعبين الفلسطيني والاردني (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2016-2017،ص317). وفي 2017/2/21 تم عقد اجتماع بين رئيس الحكومة الاسرائيلية، والملك عبد الله الثاني، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وزير الخارجية الأمريكي في القاهرة أكد الملك عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الربع من حزيران والقدس الشرقية عاصمتها من الثوابت القومية التي لا يجوز التنازل عنها (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2016-2017،ص319)، وأكد الاردن رفض فكرة الكونفدرالية أو الوطن البديل للفلسطينيين، وتم الاشارة إلى ذلك على لسان وزيرة الدولة لشؤون الإعلام الناطق باسم الحكومة جمانة غنيمات، ويأتي موقف الاردن الرافض لفكرة الكونفدرالية تعبيراً عن رفض صفقة القرن التي تسعى إلى انتهاء القضية الفلسطينية من خلال توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية ما مَثل ذلك خط أحمر بالنسبة إلى الاردن كرره الملك عبد الثاني في أكثر من مناسبة، مؤكداً أن القدس ومستقبل فلسطين خط أحمر بالنسبة إلى الاردن (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2018-2019،ص292)، وشارك الاردن في اجتماع القاهرة في كانون الثاني 2021 الذي ضم فرنسا وألمانيا وتم الدعوة إلى استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على أساس حل الدولتين، كما شارك الاردن على مستوى القيمة التي ضمن مصر والسلطة الوطنية الفلسطينية في ايلول عام 2021 بهدف البحث في سبل احياء مسار التسوية السلمية على أساس حل الدولتين (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2020-2021،ص293)، فبالرغم من السلوك العدائي الظاهر للعيان من وزراء حكومة الاحتلال ازاء المقدسات الاسلامية، إلا أن موقف الاردن باعتباره وصياً على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس بقي يدور في دائرة الإدانة والشجب لسياسات وإجراءات الاحتلال إزاء المقدسات، واتخذ موقفاً حازماً إزاء رغبة الاحتلال في تهجير الفلسطينيين أثناء حرب السابع من اكتوبر، وسمحت الحكومة بتنفيذ مظاهرات تناهض الحرب، وتم سحب السفير الاردني من دولة الاحتلال، وتم تجميد اتفاقية الماء مقابل الكهرباء مع الاحتلال (ملخص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2022-2023،ص ص 41-42)

c. **السعودية،** تؤكد على أن الاستيطان يقوّض أي فرص واقعية لتحقيق حل الدولتين، وتربط أي تطبيع مع الاحتلال بإقامة دولة فلسطينية ، وتمسكت بـمبادرة السلام العربية التي طرحت عام 2002 (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2014-2015،ص175) التي تشترط انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة مقابل علاقات طبيعية مع الدول العربية ، ولا تزال العربية السعودية تؤكد على مركزية القضية الفلسطينية وترفض الاستيطان. وبالرغم من انشغال الدول الخليجية بخلافاتها الداخلية، إلا أن السعودية أعلنت بأن القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين والقدس هي عاصمة فلسطين، واجراءات وسياسات الاحتلال في القدس باطلة، والحل الدائم ينبغي أن يقوم على حل الدولتين (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2018-2019،ص307)، كما أكدت السعودية من خلال وزير خارجيتها فيصل بن فرحان في أعقاب مواجهة سيف القدس على إدانة الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية التي تقوم بها في الأراضي المحتلة، وضرورة وقف وإدانة كافة الأعمال التصعيدية التي يقوم بها الاحتلال في القدس (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2020-2021 ،ص305)، ومن المتوقع أن الموقف يبقى على حاله في السنوات القادمة.

d. **إيران،** ترفض إيران وجود إسرائيل كلياً، وترى أن الاستيطان جزء من المشروع الاستعماري الصهيوني، وتدعم الفصائل الفلسطينية وتستخدم خطاب رفض الاستيطان لتبرير هذا الدعم، ولكن دون أن يكون لها دور مباشر في عملية السلام. وتركيزها منصب على البرنامج النووي والصاروخي باعتباره أداة قد تلجم الاحتلال إذ ما فكر في العدوان على ايران، وشدد مرشد الثورة الايرانية على خامنئي التزام ايران في دعم القضية و الفصائل الفلسطينية في مواجهة الاحتلال (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2014-2015،ص211)، وتعبر عن الالتزام بالقضية الفلسطينية ليس فقط على حق الفلسطينيين الانساني أو حل الدولتين أو السلام، بل في الالتزام الثابت بدعم الفصائل الفلسطينية في مقاومة الاحتلال، ويعبر عن ذلك كل القادة السياسيين والعسكريين، وبذلك تختلف عن كل الدول الإسلامية التي تؤكد التزامها في مسار التسوية السليمة مع الاحتلال أو تجاوز الحل العادل للقضية الفلسطينية والتوجه إلى التطبيع مع الاحتلال كما حدث مع العديد من الدول العربية، ورحبت الخارجية الايرانية بالقرار الصادر عن الأمم المتحدة بشأن عدم شرعية بناء المستوطنات في الضفة الغربية عبر تصريح صادر عن الناطق باسم الخارجية وأضاف أن هذه خطوة من المجتمع الدولي إزاء إنهاء احتلال الضفة الغربية، ووصف الاستيطان بأنه انتهاك صارخ للقانون الدول (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2016-

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

2017،ص ص 293-294)، ولم تمنع العقوبات والضغوطات على القيادة الإيرانية من إعلان موقفها من صفقة القرن وعمليات التطبيع مع إسرائيل، كما استمرت القيادة الإيرانية من تأكيد موقفها حول عدم شرعية الاحتلال وإعلان الدعم الكامل للفصائل الفلسطينية، وفي كلمته الرئيس الإيراني حسن روحاني التي القاها في الدورة غير العادية لمنظمة المؤتمر الاسلامي المنعقدة اسطنبول حول قرار الرئيس ترامب الاعتراف في القدس عاصمة لإسرائيل دعا الشعوب العربية والاسلامية إلى دعم الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال حتى نيلهم حق تقرير المصير وقيام دولة فلسطين، وفي كلمته في الدورة 73 للجمعية العامة للامم المتحدة أكد أن الأزمة في الشرق الأوسط هي فلسطين، مرور الوقت لا يمكن أن يبرر الاحتلال (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2018-2019،ص363) ، وكان لإيران مواقف مباشرة من التحولات التي طرأت في الآونة الأخيرة لاسيما فيما يتعلق بقضية التطبيع وصفقة القرن واعتبرت ذلك تهديداً استراتيجياً سيعصف بالقضية الفلسطينية، واعتقدت إيران أنها تواجه تحديات جسيمة بعد اغتيال قاسم سليماني مطلع عام 2020 وردت بقصف القاعدة الأمريكية المسماة عين الأسد في العراق، واتهمت إيران اسرائيل في تنفيذ عملية اغتيال العالم النووي فخري زادة (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2020-2021،ص297)، وحافظت ايران على سياستها الداعمة للفلسطينيين ورفض الاعتراف بدولة الاحتلال والاستيطان وإجراءات وسياسات الاحتلال بحق المقدسات الإسلامية في القدس، وكان للحرب الإسرائيلية بعد 2023/10/7 بالغ الأثر على اعادة ترتيب سلم أولويات القوى الإقليمية والعالمية إزاء مخرجات تلك الحرب، ووقفت ايران إلى جانب الفلسطينيين من اللحظة الأولى لتنفيذ حماس لعمليتها العسكرية ضد الجيش الإسرئيلي والمستوطنين في المنطقة المحاذية لقطاع غزة من كل الاتجاهات، ولاقت تلك العملية ثناء من قبل أعلى المستويات القيادية في إيران باعتبار أن تلك العملية من تخطيط وتنفيذ الفلسطينيين، ولم تتوقف الجهود الدبلوماسية والسياسية الإيرانية على حشد الدعم العربي والإسلامي للفلسطينيين وتكثيف الضغط على الإسرائيليين لوقف الحرب على الفلسطينيين (ملخص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2022-2023، ص ص 46-47)، وبالرغم من الإعلانات المتكررة للدبلوماسية الإيرانية أن استمرار الحرب سوف يقود إلى توسيع دائرة القتال في المنطقة، إلا أن تلك الإعلانات لم تؤثر على مجريات الحرب على الفلسطينيين شيئاً بل ما زالت الحرب مستمر منذ 21 شهراً.

e. **تركيا،** تعارض تركيا الاستيطان وتدينه بشدة، وتصفه بأنه عقبة رئيسية أمام حل الدولتين، تتخذ تركيا مواقف حادة أحياناً، خاصة بعد أحداث كبيرة مثل العدوان على غزة أو تهويد القدس، لكنها تبقي على علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع إسرائيل، وتتهم أحياناً بازدواجية المواقف، بين الخطاب السياسي الحاد والتعاون الاقتصادي مع إسرائيل. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2014-2015،ص ص 198-200)، بالرغم من الشروط التي وضعتها الحكومة التركية بعد استهداف سفينة مرمرة الذي أدى إلى قتل 10 مواطنين أتراك، إلا أنها أعادت العلاقات مع الاحتلال في 2016/6/27 مقابل دفع 20 مليون دولار كتعويض لآقارب القتلى من الاتراك، وتنازل عن الحق في مقاضاة مرتكبي جريمة القتل؛ حيث أعلن عن ذلك وزير الخارجية التي متذرعاً بالقول أن ذلك سيهم في رفع الحصار عن الفلسطينيين، لافتاً أن عودة العلاقات سوف تشمل القطاعات كافه، (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2016-2017، ص381)، وتزامن اعتراف الرئيس الامريكي ترامب بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال مع ترأس تركيا لمنظمة المؤتمر الاسلامي ما اتاح لها أن تتبوء صدار العمل العربي والاسلامي في مواجهة القرار تحت شعار القدس خط احمر بالنسبة إلى تركيا والعالم الإسلامي، واكد الرئيس رجب طيب اردوغان بأن تركيا لن تسمح لإسرائيل باغتصاب القدس، وانها سيتبقى داعمة للفلسطينيين حتى لو تخلى عنهم العالم بأسره وخصوصاً في قضية القدس (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2018- 2019، ص355)، وحصل تراجع نسبي في حضور القضية الفلسطينية على أجندة السياسية الخارجية التركية، وهذا لا يمنع موقف واضح للحكومة التركية من الأحداث التي شهدها حي الشيخ جراح وهجمة المستوطنين اليهود على الفلسطينيين بهدف طردهم من بيوتهم، كما واصلت تركيا رفضها لصفقة القرن والانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيين، كما كرر رئيس البرلمان التركي مصطفى شنطوب الشعار الذي رفعته الدولة التركية القدس خط أحمر، ورحبت بقرار الجنائية الدولية إزاء اعتبار أن فلسطين من ولايتها القضائية، وكرر الرئيس التركي رفضة لصفقة القرن التي تضفي الشرعية على الاحتلال، وطالب بمحاسبة اسرائيل على جرائمها التي ترتكب بحق الفلسطينيين (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2020-2021،ص 371)، وفي بدء الحرب الاسرائيلية على الفلسطينيين بعد السابع من اكتوبر 2023 اعترى الموقف التركي حالة من الارتباك، لكن بعد بدء الحرب البرية واتضاح مدى بشاعة المجازر التي يرتكبها الاحتلال بحق المدنيين تمايز الموقف الرسمي التركي عن المواقف

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

العربية باعتبار حماس حركة مقاومة ورفضت الدولة التركية اعتبارها منظمة ارهابية، واعتبرتها حركة تحرر وطني ووصم الاحتلال بأنه ارهاباً منظماً يمارس جرائم بحق المدنيين العزل متوعدة رئيس الحكومة الاسرائيلية بمحاكمة على جرائمه بحق الفلسطينيين (ملخص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2022-2023،ص45)، وبالرغم أن معظم القوى الإقليمية تعارض الاستيطان وتعتبره معيقاً لحل الدولتين، إلا أن فعالية هذا الموقف تتفاوت تبعاً لعوامل داخلية وخارجية، مثل العلاقات مع الولايات المتحدة، والتحالفات الإقليمية ضد إيران مثلاً ، والأولويات الوطنية لكل دولة الأمن، الاقتصاد، الاستقرار الداخلي، وبذلك، يمكن القول إن المواقف الإقليمية – وإن كانت رافضة للاستيطان من حيث المبدأ –إلا أن غياب تنسيق فعّال أو ضغط موحد يجعل تأثيرها محدوداً في وقف الاستيطان أو في تحريك حل الدولتين نحو التطبيق العملي.

4,3.الاستيطان وجدار الضم يحول دون إقامة دولة فلسطينية، الاستيطان الإسرائيلي وجدار الضم شكلان عقبتين مركزيتين تحولان دون إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، وذلك للأسباب التالية:

1. تقويض مبدأ الأرض مقابل السلام، الاستيطان يبنى في أراض محتلة يفترض أن تشكل جزءا من الدولة الفلسطينية المستقبلية وفقا لحل الدولتين، و استمرار البناء الاستيطاني يعني تقليص الأراضي المتاحة للفلسطينيين، مما يفرغ أي مفاوضات مستقبلية من مضمونها.
2. تفتيت الجغرافيا الفلسطينية، المستوطنات تقطع أوصال الضفة الغربية، وتحولها إلى جزر منفصلة غير متصلة جغرافيا، وهذا يمنع نشوء دولة ذات تواصل جغرافي، ويجعل من الصعب إقامة بنية تحتية أو إدارة سياسية واقتصادية موحدة.
3. جدار الفصل يعزل الفلسطينيين، جدار الضم، الذي بني في عمق الضفة الغربية وليس على حدود عام 1967، يؤدي إلى:

a. ضم كتل استيطانية كبيرة إلى إسرائيل فعلياً، عزل آلاف الفلسطينيين عن أراضيهم ومصادر رزقهم.
b. منع التواصل الجغرافي بين مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية.
c. انتهاك القانون الدولي، كل من الاستيطان والجدار يخالفان القانون الدولي.
d. تغيير ديموغرافي وسياسي، الاستيطان يهدف إلى فرض وقائع ديموغرافية جديدة تُغيّر من تركيبة السكان، مما يُستخدم لاحقاً كذريعة لضم أجزاء من الضفة الغربية بحجة الكثافة السكانية اليهودية، خلاصة، الاستيطان والجدار ليسا مجرد ممارسات على الأرض، بل أدوات سياسية استراتيجية تهدف إلى منع قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وجعل أي حل مستقبلي محصوراً في حكم ذاتي محدود لا يرقى إلى مفهوم الدولة.

النتائج: توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أظهرت الدراسة أن التوسع الاستيطاني المتسارع وبناء جدار الضم والتوسع يؤديان إلى تقويض إمكانية إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافيًا، وتفتيت الأرض الفلسطينية إلى كنتونات معزولة.
2. أظهرت لدراسة إلى أن جدار الضم يستخدم كأداة لفرض الأمر الواقع من طرف واحد، من خلال ضم فعلي لأجزاء كبيرة من الضفة الغربية، وخاصة في المناطق المصنفة ج ، وفرض واقع أحادي الجانب يكرس الاحتلال، وهو ما يضعف فرص الحل التفاوضي على أساس حل الدولتين.
3. أظهرت الدراسة من البيانات أن الجدار والاستيطان يحدان من الوصول إلى الأراضي الزراعية، والموارد المائية، وفرص العمل، ما يفاقم الأوضاع المعيشية للفلسطينيين ويعمق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الفلسطينية، ما يفاقم الأوضاع المعيشية للفلسطينيين ويزيد من هشاشة المجتمع الفلسطيني
4. أظهرت الدراسة أن استمرار الاستيطان وبناء جدار الضم يسهم في إضعاف الثقة بالعملية السياسية، ويؤديان إلى تآكل ثقة الفلسطينيين في جدواها، ويزيدان من حالة الإحباط والرفض الشعبي لخيار التفاوض، ويعززان التوجه نحو خيارات بديلة.
5. أظهرت الدراسة أن استمرار الوضع القائم سيقود إلى ترسيخ واقع دولة واحدة ذات نظام فصل عنصري والتوجه نحو واقع الدولة الواحدة غير المتساوية؛ بحيث يمنح المستوطنون حقوقا كاملة في مقابل تهميش السكان الفلسطينيين، ما ينذر بتفجر الصراع وغياب الاستقرار على المدى الطويل.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

6. أظهرت الدراسة ضعف فعالية المجتمع الدولي، وغياب ردع دولي فعال تجاه الانتهاكات الإسرائيلية، والاكتفاء بالمواقف اللفظية، ما شجع دولة الاحتلال على التمادي في فرض إجراءات وسياسات الاحتلال إزاء توسع الاستيطان والمضي في بناء جدار الضم .

توصيات: بالاستناد إلى ما ذكر أعلاه في متن الدراسة حول جدار الضم و توسع استيطان الاحتلال في الضفة الغربية : دراسة استشرافية لآفاق مستقبل حل الدولتين، وفي إطار مواجهة توسع الاستيطان وجدار الضم في الضفة الغربية، فإن توصيات الدراسة تنقسم إلى عدة محاور؛ ذلك على النحو الآتي:

المحور الاول: على المستوى الفلسطيني

a. تعزيز الوحدة الوطنية، وإنهاء الانقسام الفلسطيني وتوحيد المؤسسات السياسية من أجل تمكين قيادة موحدة وقوية قادرة على مواجهة السياسات الاستيطانية والمطالبة بالحقوق الوطنية.

b. تبني استراتيجية مقاومة شعبية سلمية مستدامة، وتوسيع المشاركة الجماهيرية في رفض الاستيطان وجدار الضم، من خلال حملات مقاطعة، ومقاومة شعبية في المناطق المهددة بالمصادرة.

c. توثيق الانتهاكات وتقديم ملفات قانونية، تفعيل آليات الرصد وتوثيق الانتهاكات المرتبطة بالاستيطان والجدار، وتقديم شكاوى إلى محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

المحور الثاني: على المستوى العربي والإقليمي

a. تحريك الدعم السياسي والدبلوماسي العربي، و دعوة الدول العربية لتفعيل دورها في المحافل الدولية ضد سياسة الاستيطان وجدار الضم وعدم السماح بتطبيع العلاقات مع إسرائيل دون وقف هذه السياسات، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

b. دعم صمود الفلسطينيين، وتوفير الدعم المالي والاقتصادي للجماعات الفلسطينية المتضررة من الاستيطان وجدار الضم، خاصة في المناطق المصنفة (ج) ومحيط القدس.

المحور الثالث: على المستوى الدولي

a. دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته القانونية حيال الاستيطان وجدار الضم.

b. الضغط على إسرائيل لوقف توسع الاستيطان وتفكيك جدار الضم غير الشرعي.

c. تفعيل قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار 2334 الصادر عن مجلس الأمن عام 2016 الذي يدين الاستيطان.

d. فرض عقوبات دولية محددة، والسعي لفرض عقوبات على الشركات والمؤسسات التي تشارك أو تستفيد من مشاريع الاستيطان وجدار الضم.

e. تفعيل حملة المقاطعة الدولية (BDS)، و تشجيع الحكومات والمجتمعات المدنية على الانضمام لحملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على الاحتلال.

المحور الرابع: على المستوى القانوني والإعلامي

a. رفع الوعي القانوني والإعلامي، وإنتاج محتوى إعلامي باللغات العالمية يظهر أثر توسع الاستيطان وجدار الضم على حقوق الفلسطينيين، وخاصة حقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

b. تعزيز العمل الأكاديمي والبحثي، ودعم الدراسات والأبحاث التي توثق أثر توسع الاستيطان وجدار الضم على الفلسطينيين، وابراز انتهاكات الاحتلال للقانون الدولي وتقديم حلولا واقعية.

الخاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن استيطان الاحتلال وجدار الضم لا يشكلان مجرد انتهاكات للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، بل يمثلان استراتيجية ممنهجة لتقويض أسس إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، فالاستيطان يؤدي إلى تفتيت الجغرافيا الفلسطينية، وفرض واقع ديموغرافي وسياسي جديد، في حين يسهم جدار الضم في عزل الأراضي الفلسطينية والسيطرة على الموارد الحيوية، لا سيما في منطقة القدس ومحيطها، كما أن استمرار هذه السياسات والإجراءات دون محاسبة حقيقية يكرس نظام الفصل العنصري، ويعزز من واقع الاحتلال الاستعماري طويل الأمد، ما يفرغ حل الدولتين من مضمونه ويجهض آفاق أي تسوية عادلة، وفي ظل عجز المجتمع الدولي عن فرض التزام الاحتلال في القانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

والإعلانات الدولية ذات الصلة، تبرز الحاجة إلى مقاربة فلسطينية شاملة تقوم على الوحدة الوطنية، وتفعيل أدوات المقاومة الشعبية، وتعزيز المسار القانوني والدبلوماسي في المحافل الدولية. إن إنهاء الاستيطان وتفكيك جدار الضم ليس مجرد مطلب فلسطيني، بل هو شرط أساسي لإقامة سلام عادل وشامل، يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويضع حدًا لمعاناة ممتدة منذ عقود.

المراجع

1. إمحمد، ابراهيم.(2011).الصيونية السياسية من مؤتمر بازل حتى وعد بلفور، ليبيا، جامعة عمر المختار، ص11.
2. السحمراني، أسعد.(2000).من الهودية إلى الصهيونية، دار النفائس للطباعة والنشر، ص 192.
3. الهندي، عليان.(2004).الجدار الفاصل وجهات نظر إسرائيلية في الفصل أحادي الجانب،رام الله، ص7.
4. السدة، عبد اللطيف، الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية من منظور القانون الدولي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص137.
5. اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقة غير القابلة للتصرف وتحت توجيهها.(2014). اصول مشكلة فلسطين وتطورها 1989-2000، الامم المتحدة، نيويورك.
6. بابيه، ايلان.(2007).التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة: احمد خليفة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ص 100-115.
7. خضر، بشارة.(2003).أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، ص216.
8. حلاق، حسان.(1978).موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897- 1909، منشورات جامعة بيرزيت، ص 189.
9. حلاق، حسان.(1998).فلسطين والمؤتمرات العربية والدولية، منشورات روائع مجدلاوي، الاردن، ص 27.
10. خله، كامل.(1974).فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939، بيروت، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ص48.
11. محسن صالح.(2022). القضية الفلسطينية خلفيتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص 192.
12. دراز، راما.(2017).القضية الفسطينية ما بين التعريب والتدويل 1918-1948، دار النهضة العربية، ص 13.
13. يحى، جلال.(1965). مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية، منشأة المعارف، ص2.
14. أبو جعفر، أحمد.(2016).المستوطنات الإسرائيلية ومدي انتهاكها لقواعد القانون الدولي الإنساني وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، فلسطين، مجلة جامعة الاستقلال، (2)1، ص ص 209-234.
15. أبو هلال، علاء.(2024).الاستيطان ومشروعية ملاحقة إسرائيل عنه أمام المحكمة الجنائية الدولية ، فلسطين، المجلة العصرية للدراسات القانونية، (2)1، ص ص 407-444.
16. الزير، داوود.(2024).اثر الاستيطان الإسرائيلي على مستقبل الدولة الفلسطينية والأمن الإقليمي، مصر، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية في جامعة السويس، 1 السنة الرابعة ابريل 2024، ص ص 92-118.
17. الجدبة، فوزية.(2011).الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 2009 –1967دراسة في الجغرافيا السياسية، فلسطين، مجلة جامعة الأقصى، (5)2، ص ص 98-125.
18. الفلسطينية، مؤسسة الدراسات.(2004). نص قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن جدار الفصل العنصري لاهاي 2004/7/9، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، 59(15)، ص 2.
19. حكيم، العمري.(2019).الاستيطان الاسرائيلي في الارض المحتلة من منظور القانون الدولي، الجزائر، مجلة الدراسات القانونية، (5)2، ص ص 70-95.
20. خماسي، راسم.(1999).استراتيجيات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وأثره في التخطيط القطري والتنمية في فلسطين، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، (1) 37، ص ص 1-19.
21. شتية، محمد.(2022).جريمة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وآليات مواجهتها دراسة تحليلية في ضوء القانون الدولي الإنساني والجنائي، مجلة جيل للدراسات المقارنة، العام السادس، 14، ص 105.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

22. محلعين،نبيلة، ودريدي،وفاء.(2023).الاستيطان الإسرائيلي بين الشرعية الدولية والشرعنة الإسرائيلية ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، (10) 1، ص ص 270-291.
23. ربيع، وائل.(2022). سياسات الاستيطان الاسرائيلية بعد حرب 1967، جامعة عين شمس، مجلة بحوث الشرق الأوسط، 74 ابريل 2022، ص ص 63-84.
24. العارضة، ريم.(2007).جدار الفصل الاسرائيلي في القانون الدولي، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية.
25. التقرير السنوي.(2023). المستوطنات الاسرائلية في الضفة الغربية، فلسطين، الجهاز المركز للاحصاء الفلسطيني، ص22.
26. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني(2014-2015)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
27. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني(2016-2017)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
28. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني(2018-2019)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
29. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني(2020-2021)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
30. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني(2022-2023)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
31. تقرير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.(2016).ابرز انتهاكات دولة الاحتلال في الاراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2016، فلسطين.
32. تقرير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.(2022).ابرز انتهاكات دولة الاحتلال في الاراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2022، فلسطين.
33. تقرير الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.(2008).مسح آثار جدار الضم والتوسع على الواقع الاقتصادي للتجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها، فلسطين، ص8.
34. تقرير وزارة العمل الفلسطينية.(2014). المستوطنات الاسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل، رام رام الله، ص9.
35. تقرير منظمة العفو الدولية.(2020-2021). حالة حقوق الانسان في العالم، نيويورك، ص103.
36. تقرير منظمة العفو الدولية.(2021-2022). حالة حقوق الانسان في العالم، نيويورك، ص63.
37. تقرير منظمة العفو الدولية.(2025). حالة حقوق الانسان في العالم، نيويورك، ص74.
38. ملخص تنفيذي لتقرير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.(2017).ابرز انتهاكات دولة الاحتلال في الاراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2017، فلسطين.
39. استطلاع جديد للرأي في اعقاب اوسلو، تاريخ التصفح 2025/7/10
-aqab-fy-llray-jdyd-analysis/asttla-https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy
awslw-atfaqat
40. اتفاق اعلان المبادئ أوسلو 1993 حول ترتيبات الحكومة الفلسطينية، تاريخ التصفح 2025 /7/5
-
https://www.nad.ps/ar/publication
resources/agreements/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%
D8%
41. قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334 ، تاريخ التصفح 2025/6/25
https://news.un.org/ar/story/2021/12/1090372
42. وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، موقف القانون الدولي والاطراف المعنية من جدار الفصل العنصري، تاريخ التصفح 20254/6/57
-https://www.mofa.pna.ps/es
-D9%85%D9%88%D9%8%D9%81%/es/oficinademedios/violacionesisraelies
43. الامم المتحدة، العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تاريخ التصفح 2025/7/1
-covenant-www.ohchr.org/ar/instrumentsmechanisms/instruments/international//:https
rights-cultural-and-social-economic
44. 6. اتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949، تاريخ التصفح 2025/7/2
b/b093.htmlhttps://hrlibrary.umn.edu/ara
45. 6. الاتفاقية الدولية للقضاء على كل شكال التميز العنصري، تاريخ التصفح 2025/7/3

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.123.2025.1481
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (123) August 2025
العدد (123) أغسطس 2025

echanisms/instruments/internationalconventiohttps://www.ohchr.org/ar/instrumentsm
racial-forms-all-elimination-n
46. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، المساحة، وعدد السكان، والكثافة السكانية في فلسطين حسب المحافظة، تاريخ التصفح، 4/7/ 2025
-table%201A-eus-https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Land
html.2019